

2018

## مسالك التفسير اللغوي عند الراغب الأصفهاني (ت502هـ) في "مفردات ألفاظ القرآن"

أ.م.د. حقي إسماعيل محمود السامرائي  
كلية الإمام الأعظم (رحمه الله) الجامعة

أ.م.د. إبراهيم يعقوب محمود الحسان  
كلية الإمام الأعظم (رحمه الله) الجامعة

Follow this and additional works at: <https://digitalcommons.aaru.edu.jo/midad>

 Part of the [Arts and Humanities Commons](#), and the [Law Commons](#)

### Recommended Citation

الحسان, أ.م.د. إبراهيم يعقوب محمود (2018) "مسالك التفسير اللغويّ and السامرائي, أ.م.د. حقي إسماعيل محمود  
Midad AL-Adab Refereed Quarterly Journal: Vol. 14: Iss. 1, Article 1. في "مفردات ألفاظ القرآن (ت502هـ) عند الراغب الأصفهانيّ",  
Available at: <https://digitalcommons.aaru.edu.jo/midad/vol14/iss1/1>

This Article is brought to you for free and open access by Arab Journals Platform. It has been accepted for inclusion in Midad AL-Adab Refereed Quarterly Journal by an authorized editor. The journal is hosted on [Digital Commons](#), an Elsevier platform. For more information, please contact [rakan@aarj.edu.jo](mailto:rakan@aarj.edu.jo), [marah@aarj.edu.jo](mailto:marah@aarj.edu.jo), [u.murad@aarj.edu.jo](mailto:u.murad@aarj.edu.jo).

مسالك التفسير اللغوي عند الراغب  
الأصفهاني (ت502هـ) في "مفردات ألفاظ  
القرآن"

أ.م.د.حقي إسماعيل محمود السامرائي  
&  
أ.م.د.إبراهيم يعقوب محمود الحسان  
كلية الإمام الأعظم (رحمه الله) الجامعة

الملخص

في هذا البحث سيظهر أن أصحاب المعجمات عامة، وهم الراغب الأصفهاني (ت502هـ) في "مفردات ألفاظ القرآن"، لا يقدمون التفسير اللغوي للألفاظ على وفق منهج واحد، وإنما تتعدد مناهجهم ومسالكهم في ذلك. وقد أحصينا في هذا البحث مسالك التفسير اللغوي التي اعتادها الراغب في "مفردات ألفاظ القرآن"، فبلغت: عشرة، وهي: التفسير بالترادف، والفروق الدلالية، والتضاد، والعلاقات المجازية، والعموم والخصوص، والأوصاف والاعتبارات، والدلالات الاصطلاحية، والأصول الاشتقاقية، والوظائف الصرفية، والعلاقات النحوية. وأوضحنا في البحث مفهوم كل من المسالك السابقة، وفوائدها، وتوظيفها في استنتاج الدلالات اللغوية للألفاظ.

## Abstract

### **AI-Rragheb Al-Asfahani (died 502 H.) courses of linguistic interpretation in the vocabulary of the words of Qur'an**

this research, lexicographers dagenenal, among them AI-Rragheb Al-Asfahani (died 502H.) in the vocabulary of the words of Quran will show that they do not Present the linguistic interpretation of vocabularies in one medood ,bul they vary.

In this research, we have counted the methods that AI-Rragheb took in consiseration in his book, they were en Interpretation in consequence, differences, semantic contradiction - metaphorieal relationships, general and private descriptions and considerations idiomatic indications derivative roots, morphological functions. grammatical relationships.

In this research, we have explained the concept of the previous methods heir benefits and the way they used in realizing the linguistic indications for the vocabularies.

## μ

الحمدُ لله ربِّ العالمين، والصلاةُ والسلامُ على أشرف المرسلين، سيِّدنا محمدٍ النَّبيِّ العربيِّ الأُمِين، وعلى آله وأصحابه أجمعين.  
أَمَّا بَعْدُ:

فَبَعْدُ التفسير اللُّغويُّ للألفاظ الرُّكن الأساس الَّذي يُبنى عليه فهم الدَّلالة العامَّة للنَّصِّ. ففهم النَّصوص وإدراك ما فيها من معانٍ ودلالات يستند إلى عدة أمور، منها شخصية القائل واتجاهاته الفكرية ودوافعه النَّفسية وثقافته العامَّة ومستواه العلميُّ وأسلوبه في التعبير، ومنها الظروف المحيطة بالنَّصِّ الَّتِي اصطُحَّ على تسميتها بالمقام، كالمُناسبة الَّتِي من أجلها صيغ النَّصُّ، والعصر والبيئة الَّذين قِيلَ فيهما، وواقع المخاطبين به ومستواهم الفكريُّ والنِّقافيُّ، وغير ذلك، ومنها النَّصُّ نفسه، بما يحتويه من ألفاظ، ودلالات صرفية، وعلاقات نحوية، وصور بلاغية. والإحاطة بالأمور السَّابقة كُلِّها يُعدُّ ضروريًّا للوصول إلى المعنى الدَّقِيق للنَّصِّ.

وإذا صرفنا النَّظْرَ عن شخصية صاحب النَّصِّ والظُّروف المحيطة به؛ لكونها تحتاج إلى بحث مستقلٍّ، واتَّجَّهنا إلى النَّصِّ نفسه، نجده يتألف من ألفاظ، لها دلالات لُغوية، ووظائف صرفية، ويحكمها داخل التراكيب نظامٌ نحويٌّ، يُكسبها وظائف دلالية، ويدخلها في علاقات بلاغية.

والفهم الدَّقِيق للنَّصِّ يتطلب بلا شكَّ معرفة معاني الألفاظ، ووظائفها الصَّرْفية، والعلاقات النُّحوية بينها، والصُّور البلاغية الَّتِي تركَّبت منها.

ولهذا نجد أنَّ دراسة نصٍّ ما تبدأ بتفسير معاني الألفاظ، وتحديد أنواعها، وذكر وظائفها الصَّرْفية داخل السِّياق، وتعيين مرتبتها من حيث الحقيقة والمجاز، ثُمَّ تحديد وظائفها النُّحوية الَّتِي اكتسبتها داخل التراكيب، ثُمَّ التَّعْرِيج على الخصائص الجمالية والصُّور البلاغية. ومعرفة معاني الألفاظ وتفسيرها هو المقصود بالتفسير اللُّغويِّ، وهو موضوع هذا البحث.

والتفسير اللُّغويُّ للألفاظ لا بُدَّ من أن يُراعي موقعها داخل التراكيب، وأن يكون مُعَبِّرًا تعبيرًا دقيقًا عن دلالتها في السِّياق، وألاَّ يتعرض لدلالاتها الفرعية الَّتِي لا تتوافق معه، ويُفترَض به أن يُعَبِّر عنه بمقابل لفظيٍّ على سبيل التَّرادف إنَّ أمكن، أو بسياق لُغويٍّ إنَّ تعدَّر التماس المرادف.

ولكنَّ عند النَّظَر في المعجمات وكتب التفسير والشُّروح نجد اختلافًا واضحًا في اتجاهات التفسير اللُّغويِّ ومناهجه، وهذا الاختلاف نلمحه في كتاب "مفردات ألفاظ القرآن" للرَّاغِب الأصفهانيِّ (ت502هـ)، موضوع هذا البحث، علمًا أنَّ "مفردات" الرَّاغِب كتاب متخصص في تفسير الألفاظ الَّتِي وردت في القرآن الكريم.

فالرَّاغِب في كتابه "مفردات ألفاظ القرآن" يقدِّم التفسير اللُّغويُّ للألفاظ في صور متنوعة، فأحيانًا يُفسِّر بالتَّرادف أو النَّضادِّ، وتارة يربط اللَّفْظ بآخر على أساس العموم والخصوص بينهما، وطورًا يُفسِّر اللَّفْظ بسياق وصفِيٍّ لأجزائه وطبيعته، وأحيانًا بما

يُلبسه من الحقيقة والمجاز، وأحياناً بالإشارة إلى وظيفته الصَّرْفِيَّة، أو بتحديد ما ينطبق عليه من المصطلحات النحويَّة، ورُبَّما فسَّره بحسب الدَّلالات الاصطلاحية، أو بالتعمق في الأصل الاشتقاقي لمادته اللُّغويَّة كما في "معجم مقاييس اللُّغة" لابن فارس (ت395هـ). وهذا البحث يتألف من مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة.

تناولنا في المبحث الأوَّل: التفسير بالعلاقات الدلاليَّة، ويشتمل على: التفسير بالترادف، والفروق اللُّغويَّة، وبالتضادِّ، وفي المبحث الثاني: تحدَّثنا عن التفسير بالمجاز وعلاقاته، وخصَّصنا المبحث الثالث: لدراسة التفسير بالبنى والتراكيب، ويشتمل على: الاشتقاق الصَّرْفِيَّ، ووظائف البنى الصَّرْفِيَّة، والعلاقات النحويَّة. ثمَّ أنهينا البحث بخاتمة دُونَنا فيها أهمَّ النَّتائج التي توصَّل إليها البحث.

وتجدر الإشارة إلى أنَّ مضمون البحث جديد، إذ لم نعرِث فيما بين أيدينا من المصادر والمراجع على مَنْ كتب في موضوعه؛ ولهذا فإنَّ مسالك التفسير التي ذكرناها هي ممَّا توصَّلنا إليه بالاستقراء والملاحظة. والله الموفق وبه نستعين.

## المبحث الأول

### التفسير بالعلاقات الدلالية

إنَّ الحاجة إلى توضيح الكلام قد يحسُّ بها صاحب الكلام نفسه، إذا كان يعنيه نقل فكرة أو معنى إلى المتلقِّي، وقد يحسُّها المتلقِّي إذا كان يهْمُهُ أن يعرف معنى ما تلقَّاه أو عُرِضَ عليه أو عُرِضَ له، وتُمثِّل العلاقات الدلالية، أو أوجه الدلالة بين اللفظ والمعنى أطُرَ صور توضيح الكلام لِمَا لها من الإحاطة والشُّمول في التفسير اللُّغويِّ الدقيق. وتعدُّ العلاقات نتيجة من نتائج التطور اللُّغويِّ<sup>(1)</sup>.

فالأصل في التفسير المعجميَّ عامَّةً أن يُفسَّر اللفظ بمرادفه، مع الإشارة إلى ما بينهما من فروق إن وُجدت، ويُفترض بالمرادف مطابقة اللفظ المُفسَّر في الوظيفة الصَّرفيَّة، فيُفسَّر كلُّ من اسم الذات والمصدر والمشتق والفعل بما يُطابقه في التقسيم والوظيفة، والتَّجَرُّد والزِّيادة.

ومن أمثلة ما ورد في تفسير الأسماء: جاء في "لسان العرب": ((الغيث: المطرُ والكَلأ؛ وقيل: الأصل المطرُ، ثُمَّ سُمِّيَ ما يَنْبُتُ به غَيْثًا))<sup>(2)</sup>.

فهنا فُسِّر (الغيث) بدلالتيه الحقيقيَّة، وهي: المطرُ، والمجازيَّة وهي: الكَلأ. و(الغيث) اسم ذات، وكذلك المرادفان. والمُلاحَظ أنَّ صاحب "لسان العرب" لم يذكُر الأصل المصدريَّ أو الاشتقاقيَّ الَّذي نُقِلَت منه هذه الأسماء، علي حين نجد بعض المعجمات كـ"الاشتقاق" لابن دريد (ت321هـ)، و"معجم مقاييس اللغة" لابن فارس (ت395هـ)، وغيرهما تُعنى في الدَّرَجَة الأولى بربط الأسماء بأصولها المصدريَّة والاشتقاقية.

وفائدة تحديد الأصول المصدريَّة والاشتقاقية للأسماء هي ربطها بالمعاني الأصلية الَّتِي أُجِذَّت منها، وهي تُفِيد في تفسير سبب التسمية ومسوّغاتِها، وما يُلابس اسم الذات من صفات غالبية عليه. وأصول الأسماء السابقة هي على النحو الآتي:

الغَيْثُ: سُمِّيَ بذلك؛ لِأَنَّهُ يَغِيثُ النَّاسَ، أي: يَأْتِيهِمْ عَوْنًا حين يضطرون إليه، فهو مصدر: غَاثَ يَغِيثُ، بمعنى اسم الفاعل: الغَايِثُ، غُبِرَ به عن اسم الذات، لدلالته على مُسَمَّى يُدْرَك بالحواس<sup>(3)</sup>. وتحديد الأصل الَّذي أُخِذَ منه أفاد الدلالة على الماء النَّازل من السَّمَاء مع الصِّفَة الغالبة عليه، وهي إغاثة النَّاس المضطرين إليه.

أَمَّا (المطر) فهو: ماء السَّحاب، وهو اسم جنس مرتجل، وُضِعَ في الأصل للدلالة على اسم الذات<sup>(4)</sup>، أي: إنَّه يدلُّ على مُسمَّاه فحسب دون إفادة، أو صاف مُرافقة له.

وأَمَّا (الكَلأ) فهو: العشب يابسُهُ ورَطْبُهُ، ولم أجد مَنْ أشار إلى أصل تسميته، لكن دلالة مادة (كَلأ) على النَّظر والمراقبة والحفظ تُوحِي بِأَنَّهُ مأخوذ منها؛ لِأَنَّهُمْ كانوا يبحثون عنه فإنَّ عثروا عليه حفظوه لمواشيهم وحموه من غيرهم، فهو بهذا المعنى: اسم ذات، منقول من مشتقٍّ على صيغة (فَعَل) بمعنى اسم المفعول: المكلَّو المحفوظ.

فيكون مثل: مال سَلَب، أي: مسلوب، ومتاع جَلَب، أي: مجلوب<sup>(5)</sup>، ولأنَّه منقول من مشتق أصبح يدلُّ على مُسمَّاه، مع الصِّفَة الغالبة عليه، وهي: النَّظر والحفظ.

ومن أمثلة تفسير المصادر: جاء في "لسان العرب" مثلاً: ((التَّحْفَل: التَّزْيِين. والتَّحْفِيل: التَّزْيِين))<sup>(6)</sup>.

فالمُلاحَظ أَنَّهُ فُسِّرَ كلُّ مصدر بمصدر مرادف من حيث المعنى اللُّغويِّ ودلالة أحرف

الزيادة، فر(التَّحْقُل) و(التَّزْيِين) فعلاهما: تَحَقَّلَ وَتَزَيَّنَ، مزيدان بالتَّاء والتَّضْعِيف لمعنى المطاوعة<sup>(7)</sup>، الَّذِي يدلُّ عليه المصدران أيضاً.

و(التَّحْفِيل) و(التَّزْيِين) فعلاهما: حَقَّلَ وَزَيَّنَ، مزيدان بالتَّضْعِيف لمعنى الجعل والتَّعْدِية<sup>(8)</sup>، فَتَحَقَّقَ فِي هَذَا التَّفْسِيرِ التَّطَابُقُ فِي الْمَعْنَى اللَّغَوِيِّ لِلْمَجْرَدِ، وَالتَّوَافُقُ فِي الْمَعْنَى الصَّرْفِيَّةِ لِأَحْرَفِ الزِّيَادَةِ.

ومن أمثلة تفسير الأفعال: جاء في "تاج العروس" مثلاً: ((وَتَعَقَّلَ: تَكَلَّفَ الْعَقْلَ، كَمَا يُقَالُ: تَحَلَّمَ وَتَكَيَّسَ. وَتَعَاقَلَ: أَظْهَرَ أَنَّهُ عَاقِلٌ فَهَمُّ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ. وَعَقَلَ الشَّيْءَ يَعْقِلُهُ عَقْلاً: فَهَمَهُ))<sup>(9)</sup>.

ففي هذا السياق المعجمي فسَّرَ دلالة الفعل المجرَّد (عَقَلَ) بمرادفه (فَهَمَ)، وَذَكَرَ مَعَهُ مَصْدَرُهُ (عَقْلاً)؛ لِلدَّلَالَةِ عَلَى أَنَّهُ بِمَعْنَى: الْفَهْمِ. أَمَّا الْفِعْلَانِ الْمَزِيدَانِ فَقَدْ فَسَّرَ دِلَالَتَهُمَا الْعَامَّةَ الَّتِي تَحْتَصِلُ مِنَ الْمَعْنَى اللَّغَوِيِّ لِلْمَجْرَدِ، وَالْمَعْنَى الصَّرْفِيَّةِ لِأَحْرَفِ الزِّيَادَةِ.

فالفعل (تَعَقَّلَ) ثلاثي مزيد بحرفين هما: التَّاء والتَّضْعِيف، وَالزِّيَادَةُ لِمَعْنَى: التَّكَلُّفِ، أَي: بَذَلَ الْجُهدَ لِلاتِّصَافِ بِالْفِعْلِ عَلَى الْحَقِيقَةِ<sup>(10)</sup>. أَمَّا الْفِعْلُ (تَعَاقَلَ) فَهُوَ: ثَلَاثِي مُزِيدٌ بِحَرْفَيْنِ هَمَاءٍ، التَّاءِ وَالْأَلْفِ، لِمَعْنَى: الْإِيْهَامِ، أَي: إِنَّهُ يُؤْهِمُ النَّاسَ أَنَّهُ عَاقِلٌ وَهُوَ لَيْسَ كَذَلِكَ<sup>(11)</sup>.

فتفسير الفعل المجرد (عَقَلَ) إِنَّمَا كَانَ بِمَرَادِفِهِ (فَهَمَ)، أَمَّا تَفْسِيرُ الْفَعْلَيْنِ الْمَزِيدَيْنِ (تَعَقَّلَ) وَ(تَعَاقَلَ) فَكَانَ بِذِكْرِ الْمَعْنَى اللَّغَوِيِّ لِلْمَجْرَدِ مَعَ مَا تَدُلُّ عَلَيْهِ أَحْرَفُ الزِّيَادَةِ، وَلَمْ يُفَسِّرَا بِمَرَادِفَيْنِ؛ لِأَنَّ الْمَرَادِفَ الْمَفْتَرَضَ لِلأَوَّلِ هُوَ (تَفَهَّمَ)، وَالْمَرَادِفَ الْمَتَبَادِرَ إِلَى الذِّهْنِ بِالنِّسْبَةِ لِلثَّانِي هُوَ (تَفَاهَمَ)، وَالتَّشَائِعُ فِي (تَفَهَّمَ) أَنَّ زِيَادَاتِهِ لِلتَّنْدُرُجِ أَوْ مَوَاصِلَةِ الْعَمَلِ فِي مَهْلَةٍ<sup>(12)</sup>، عَلَى حِينِ أَنَّ الزِّيَادَاتِ فِي (تَفَاهَمَ) لِلْمُشَارَكَةِ<sup>(13)</sup>، فَلَيْسَ ثَمَّةُ تَرَادِفٍ وَلَا مَجَالٌ لِلتَّفْسِيرِ بِالْمَرَادِفِ.

فالتفسير بالمرادف هو الأصل في التفسير المعجمي، لكن أصحاب المعجمات لا يلتزمون به دائماً؛ إِمَّا لِعَدَمِ تَوَافُرِ مَرَادِفٍ يُعْبَرُ عَنْ الْمَعْنَى تَمَاماً، وَإِمَّا لِقَنَاعَتِهِمْ بِأَنَّ أَنْوَاعَ التَّفْسِيرِ الْآخَرَى، الَّتِي سَنَتَحَدَّثُ عَنْهَا بَعْدَ قَلِيلٍ، أَكْثَرُ دَقَّةً فِي التَّعْبِيرِ عَنِ الْمَرَادِفِ، أَوْ لِأَنَّهَا تَبَادَرَتْ إِلَى أَدْهَانِهِمْ فَدَوَّنُوهَا وَعَاطَمُوهَا.

وفيما يأتي عرض لصور التفسير بالعلاقات الدلالية بين الألفاظ عند الراغب في "مفردات ألفاظ القرآن".

### 1- التفسير بالترادف:

التفسير بالترادف هو الصورة الغالبة على "مفردات ألفاظ القرآن" وغيره من المعجمات، كما ظهر سابقاً، لكن ما يمتاز به الراغب أَنَّهُ لَا يُهْمَلُ الْفُرُوقُ، بَلْ يَذْكُرُهَا مَفْصَلَةً، وَمِنْ أَمْثَلِهِ ذَلِكَ قَوْلُهُ: ((الْأَسْفُ: الْحُزْنُ وَالْغَضَبُ مَعًا، وَقَدْ يُقَالُ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَى الْإِنْفِرَادِ، وَحَقِيقَتُهُ: ثَوْرَانِ دَمِ الْقَلْبِ شَهْوَةٌ الْإِنْتِقَامِ، فَمَتَى كَانَ ذَلِكَ عَلَى مَنْ دُونَهُ انْتَشَرَ فَصَارَ غَضَبًا، وَمَتَى كَانَ عَلَى مَنْ فَوْقَهُ انْقَبَضَ فَصَارَ حُزْنًا))<sup>(14)</sup>.

فالراغب هنا فسَّرَ (الْأَسْفُ) بِالْمُرَادِفِ، ذَاهِبًا إِلَى أَنَّ مَعْنَاهُ يَتَحَصَّلُ مِنْ امْتِزَاجِ مَعْنَيَيْنِ، هُمَا: (الْحُزْنُ) وَ(الْغَضَبُ)، ثُمَّ شَرَعَ يَشْرَحُ الْخَصَائِصَ وَالْهَيْئَاتِ الَّتِي يَنْمَازُ كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا عَنِ الْآخَرِ. وَقَدْ حَافِظٌ فِي تَفْسِيرِهِ عَلَى الْوُضُوفَةِ الصَّرْفِيَّةِ، فَكَانَ اللَّفْظُ

والمرادف كلاهما من المصادر.  
ومن أمثلة التفسير بالترادف قوله: ((السَّنا: الضَّوء السَّاطع، والسَّنا: الرِّفعة، والسَّانية: التي يُسقى بها سَمِيَّت لرفعتها))<sup>(15)</sup>. ففي هذا المقطع فسّر (السَّنا) وهو اسم ذات بمرادفه (الضَّوء السَّاطع)، وفسّر (السَّنا) وهو مصدر بمرادفه أيضاً وهو: الرِّفعة. أمّا (السَّانية) ففسّرَها بما يدلُّ على العموم، بحيث تُطلق على كلِّ ما يُسقى به؛ وذلك لأنَّها في الأصل من الصِّفات التي لا تتعلق بموصوف محدّد، إذ تجري على كلِّ ما يتصف بالرِّفعة والعلو والقيمة والمنزلة من الأشياء والأشخاص؛ ولهذا جاء تفسيرها شاملاً لجنس ما يُسقى به من الأنية.

ومن التفسير بالترادف قوله: ((الرَّدء: الذي يتبع غيرَه مُعيناً له، قال تعالى: جِءَ رَدًا<sup>(16)</sup>، وقد أَرَداهُ، والرَّدِيء في الأصل مثله، لكن تُعورَف في المُتأخِّر المذموم. يُقال: رَدَأُ الشَّيء رَدَاءةً، فهو رَدِيءٌ، والرَّدَى: الهلاك، والترَّدِي: التَّعرُّضُ للهلاك، قال تعالى: جِءَ رَدًا<sup>(17)</sup>)).<sup>(18)</sup>

ففي هذا السياق فسّر الراغب كلّاً من: (الرَّدء) و(الرَّدِيء) و(الرَّدَى) و(الترَّدِي) بما يُرادفه، وهي الطريقة الأساس في التفسير اللغوي كما اتضح سابقاً.  
ومن الأمثلة قال الراغب: ((فَرَّغَ الشَّجَرُ: غُصْنُهُ، وَجَمَعَهُ: فُرُوعٌ. قال تعالى: جِءَ رَدًا<sup>(19)</sup>)).<sup>(20)</sup> فقد فسّر (الفرع) بمرادفه، وكلاهما اسم ذات.

## 2- التفسير بتحديد الفروق الدلالية:

تعدُّ الفروق الدلالية أسلوباً من أساليب التفسير اللغوي، يلجأ إليه المفسِّرون عامّةً وأصحاب المعجمات خاصّةً في تحديد المعاني الدقيقة للمترادفات عن طريق توضيح ما بينها من فروق.

وظهر أيضاً أنّ مسالك التفسير كالعموم والخصوص والأوصاف والاعتبارات الدلالية تصب في تحديد الفروق وبيانها، لكن التركيز على الفروق نفسها هو أسلوب ينماز في التفسير اللغوي وطريقة مستقلة من مسالكه.

ومن أمثلة التفسير بتحديد الفروق قول الراغب في مادة (سدّ): ((السَّدُّ والسَّدُّ قِيلَ: هما واحد، وقيل: السَّدُّ: ما كان خُلُقَةً، والسَّدُّ: ما كان صَنَعَةً))<sup>(21)</sup>. فاللفظان المفسَّران مترادفان كما يتضح، ولكن بينهما فرق لم يفت الراغب ذكره والتنبية عليه.

وجاء في مادة (حنف): ((الْحَنَفُ: هو ميلٌ عن الضَّلَال إلى الاستقامة، والْجَنَفُ: ميلٌ عن الاستقامة إلى الضَّلَال. والْحَنِيفُ هو المائل إلى ذلك، قال عزَّ وجلَّ: جِءَ رَدًا<sup>(22)</sup>، وقال: جِءَ رَدًا<sup>(23)</sup>، وجمعه خُنَفَاء، قال عزَّ وجلَّ: جِءَ رَدًا<sup>(24)</sup>، وَتَحَنَّفَ فلانٌ، أي: تحرَّى طريق الاستقامة، وسَمَتِ العربُ كلَّ من حجَّ أو اختنن حنيفاً؛ تنبيهاً أنَّه على دين إبراهيم (ﷺ)، والأحنف: مَنْ في رجله ميلٌ، قيل: سَمِيَ بذلك على النفاؤل، وقيل: بل استعير للميل المجرّد))<sup>(25)</sup>.

فهنا يُفسّر الراغب (الْحَنَفُ) و(الْجَنَفُ) بتحديد ما بينهما من فروق، تتمثل في اختلاف الجهة المقصودة في كلّ منهما. يُضاف إلى ذلك أنّ (الْحَنَفُ) قد يُستعمل دالاً على الميل المطلق، المجرّد من الجهة والغرض، كما في تفسير سبب تسمية (الأعرج): أحنف.



وجاء في "مفردات ألفاظ القرآن": ((الذِّكْرُ: تارة يُقال ويُراد به هيئة للنفس بها يُمكن للإنسان أن يحفظ ما يقتنيه من المعرفة، وهو كالحفظ إلا أن الحفظ يقال اعتباراً بإحرازه، والذِّكْرُ يقال اعتباراً باستحضاره، وتارة يقال لحضور الشيء القلب أو القول))<sup>(26)</sup>. فالذِّكْرُ إذن يُطلق على معنيين، أحدهما مرادف للحفظ، ولكن بينهما فرق، يتمثل في إحراز الشيء واستحضاره.

وأورد الراغب في مادة (درك): ((الذِّكْرُ كالذَّرَج، لكن الذَّرَجُ يُقالُ اعتباراً بالصُّعود، والذِّكْرُ اعتباراً بالحُور؛ ولهذا قيل: درجُ الجنة، ودرَكاتُ النار، ولتصوُّر الدور في النار سميت هاربة، وقال تعالى: چئے لک لک کڈو وچ<sup>(27)</sup>)).<sup>(28)</sup>

ففي هذا السياق فسّر الراغب (الذِّكْرُ) و(الذَّرَج) بتحديد الفرق الدلالي بينهما. وهذا الأسلوب كما تقدّم يلجأ إليه في تحديد المعاني الدقيقة للمترادف.

### 3- التفسير بالتضاد:

كثيراً ما تُفسّر المعجمات بعض الكلمات بذكر ضدها، كقول الراغب في تفسير (السَّهْلُ): ((السَّهْلُ: ضدُّ الحَزْنِ، وجمعه سُهولٌ، قال تعالى: چپ پیپنچ<sup>(29)</sup>)).<sup>(30)</sup> وهذا التهج يلجأ إليه أصحاب المعجمات حين لا يتوافر المرادف المناسب، أو حين يجدون إيراد الضد في الغرض في بيان المعنى وتوضيحه، أو تقريبه.

والتفسير بالضد قد يكون دقيقاً حين يكون الضد مفسراً بمرادف في الموضع الخاص به، فالراغب مثلاً فسّر (السَّهْلُ) بضده وهو: الحَزْنُ، لكنّه لم يهمل تفسير (الحَزْنُ) في موضعه، إذ قال: ((الحَزْنُ والحَزَنَةُ: خشونة في الأرض وخشونة في النفس؛ لما يحصل فيه من الغم، ويضاده الفرح، ولا اعتبار الخشونة بالغم، قيل: خَشَنَتْ بَصَدْرُهُ: إذا حَزَنَتْه<sup>(31)</sup>)).<sup>(32)</sup>

فهنا عرض تفسير المصدر وهو (الحَزْنُ) بأنّه خشونة في الأرض. وتفسير المصدر يُغني عن تفسير الصِّفة المشبهة باسم الفاعل وهي (الحَزْنُ)، إذ من الواضح أنّها تعني: الخشِن من الأرض.

ولكن أحياناً نجد أصحاب المعجمات عامّة يُفسِّرون الاسم بضده، ثمّ يعكسون في موضع الضد ولا يزيّدون على ذلك.

ومن أمثلة هذا النوع من التفسير ما أورده ابن منظور مثلاً في الكلام على كلّ من (الجهل) و(العلم)، إذ أورد في باب (اللام) تفسير (الجهل) بقوله: ((الْجَهْلُ: نقيضُ الْعِلْمِ))<sup>(32)</sup>. ثمّ أورد في باب (الميم) تفسير (العلم) على النحو: ((وَالْعِلْمُ: نقيضُ الْجَهْلِ))<sup>(33)</sup>. وهذه الطريقة في التفسير من المأخذ التي تُؤخذ على أصحاب المعجمات؛ لأنّها تُؤدّي إلى الوقوع فيما يُسمّى في الاصطلاح بـ(الدّور العلمي)، وهو وجود شيئين بحيث يتوقف العلم بكلّ واحد منهما على الآخر<sup>(34)</sup>.

ومفهوم (الدّور) ينطبق على تفسير (الجهل) و(العلم) عند ابن منظور؛ لأنّه علّق معرفة كلّ منهما على الآخر.

وقد أورد صاحب "تاج العروس" نقداً في عدة مواضع للفيروز آبادي، بسبب وقوعه في (الدّور)، ومن ذلك قوله مثلاً: ((قال شيخنا: فسّر {الإباء هنا بالكُره، وفسّر الكُره فيما مضى} بالإباء على عادته<sup>(35)</sup>، أي: على عادته في الوقوع في (الدّور) الذي يُفضي إلى

الإبهام والمُحال.

ويبدو أنَّ الرَّاغِب كان متنبهًا لهذا الأمر، فتفسيره بالتضادِّ كان يُتبعه بشرح وتوضيح يُخرجه من (الدَّور).

ومن أمثلة ذلك تفسيره لـ (المعرفة) بقوله: ((المعرفة والعرفان: إدراك الشيء بتفكير وتدبير لأثره، وهو أخصُّ من العلم، ويضادُّه الإنكار))<sup>(36)</sup>.

فقد فسّر (المعرفة) بضدِّها وهو: الإنكار، لكنَّه لم يقتصر على ذلك، بل أورد المرادف مع ما يلاipse من أوصاف وعموم وخصوص. وحين فسّر (الإنكار) في موضعه قال: ((الإنكار: ضدُّ العرفان. يقال: أنكرت كذا، ونكرت، وأصله أن يردَّ على القلب ما لا يتصوُّره، وذلك ضربٌ من الجهل))<sup>(37)</sup>.

ففي هذا السِّياق كان يكفيه أن يفسّر (الإنكار) بضده؛ لأنَّه شرح (العرفان) في موضعه بغير الضدِّ، ولكنَّه أورد شرحًا وافيًا إضافيًا، بيَّن فيه حقيقة (الإنكار) ومفهومه. وهذا ممَّا يُسجِّل له من الدِّقة وصواب المنهج.

ومن أمثلة التفسير بالتضاد عند الرَّاغِب قوله: ((الضعف: خلاف القوة، وقد ضعف فهو ضعيف. قال عز وجل: جثثهم جثثهم))<sup>(38)</sup>. فقد فسّر (الضعف) بعرض نقيضه دون مرادفه.

ومن أمثلة هذا النوع من التفسير قوله أيضًا: ((العرض: خلاف الطول، وأصله أن يقال في الأجسام، ثم يستعمل في غيرها كما قال: جثثهم جثثهم))<sup>(40)</sup>.

فالتفسير بالتضاد من المسالك التي اعتمدها الرَّاغِب وغيره من أصحاب المعجمات في مجال التفسير اللغوي، على نحو ما تبين فيما تقدّم من خصائص تتصف بها هذه الطريقة.

## المبحث الثاني

### التفسير بالمجاز وعلاقته

المجاز: ((مفعّل) من جاز الشيء يجوزُه إذا تعدّاه. وإذا غُدل باللفظ عما يوجبه أصل اللغة، وُصف بأنّه مجاز، على معنى أنهم جازوا به موضعه الأصلي، أو جاز هو مكانه الذي وُضع فيه أو لا))<sup>(42)</sup>.

وذهب عبدالقاهر الجرجاني إلى تقسيم المجاز على قسمين: لغوي وعقلي<sup>(43)</sup>. فالمجاز اللغوي: هو ما استعيرت قيمته من ناحية اللغة عن طريق استعمال الكلمات في غير ما وضعت له في اتّساع في الكلام<sup>(44)</sup>، والمجاز اللغوي ينقسم إلى: مجاز مرسل، واستعارة؛ ((لأنَّ العلاقة المُصحَّحة للتَّجوز إن كانت غير المشابهة فمجاز مرسل وإلا فاستعارة))<sup>(45)</sup>.

وقد مدَّحه عبدالقاهر الجرجاني وعده الأساس والمعول في التصرف في البيان، إذ يقول: ((وهذا الضرب من المجاز على حدِّه كنز من كنوز البلاغة، ومادة الشاعر المفلح وال كاتب البليغ في الإبداع والإحسان، والاتِّساع في طُرُق البيان))<sup>(46)</sup>، فضلاً عن ذلك له أثرٌ في تلطيف الكلام ذلك أنّه ((إذا عبر عن المعنى الدال على الحقيقة حصل كمال العلم به في جميع وجوهه، وإذا عبر عنه بمجازه لم تعرف على جهة الكمال فيحصل مع المجاز تشوق إلى تحصيل الكمال، فلا جرَم كانت العبارة بالمجازات أقرب إلى تحسين الكلام



بالمشابهة.

ومن أمثلة التفسير بالعلاقات المجازية قول الراغب في مادة (نجم): «أصل النجم: الكوكب الطالع، وجمعه: نجوم، ونجم: طلع، نجومًا ونجمًا، فصار النجم مرّة اسمًا، ومرّة مصدرًا، فالنجوم مرّة اسمًا كالقلوب والجيوب، ومرّة مصدرًا كالطلوع والغروب، ومنه شبه به طلوع النبات، والرأي، ف قيل: نجم النبات والقرن، ونجم لي رأي نجمًا ونجومًا، ونجم فلان على السلطان: صار عاصيًا، ونجمت المال عليه: إذا ورعته، كأنك فرست أن يدفع عند طلوع كل نجم نصيبًا، ثم صار متعارفًا في تقدير دفعه بأي شيء قدرت ذلك» (57).

ففي هذا السياق ذكر الراغب المعنى الأصلي لـ (النجم) وهو: الكوكب الطالع؛ لكونه اسم ذات، و (الطلع)؛ لكونه مصدرًا، ثم عرض المعاني الفرعية التي اكتسبها اللفظ عن طريق الدخول بعلاقات مجازية أساسها المشابهة.

ومن التفسير بالعلاقات المجازية قول الراغب: «قوله تعالى: ج ج ج ج (58)، كناية عن موتهم، من قولهم: خمدت النار خمودًا: طفيء لهبها، وعنه استعير: خمدت الحمى: سكنت» (59).

ففي هذا السياق يربط في بين (خمود الحمى) و (خمود النار)؛ لأن بينهما علاقة مجازية تقوم على المشابهة، وهذا الربط هو نوع من التفسير اللغوي على أساس العلاقات المجازية.

يتضح من العرض السابق أن الحديث عن العلاقات المجازية، التي تكسب الألفاظ دلالاتها الفرعية، كان من أهم مسالك التفسير اللغوي، التي انماز بها كتاب "مفردات ألفاظ القرآن" للراغب (60).

وفيما يأتي مسالك التفسير بالعلاقات المجازية عند الراغب.

## 1- العموم والخصوص:

العموم والخصوص من أساليب التعبير عن العلاقات الدلالية بين الألفاظ في آن واحد، إذ إنهما «من صفات المعنى ومن العوارض الطارئة عليه، وأن اتصاف اللفظ بهما إنما كان يتبع المعنى من جهة ما كان بينهما من العلاقة، والارتباط الخاص» (61)؛ فاللفظ إما أن يكون عامًا فيه استيعاب، وإحاطة بحيث لا يشد شيء من مصاديقه، أو يكون خاصًا لا يشمل إلا بعض مصاديقه، واللفظ الخاص إما كلي إضافي فيه جهة عموم، أو قد يكون اللفظ جزئيًا حقيقياً بلا جهة استيعاب فيه أصلاً (62).

ومن الأمثلة على ذلك ما بين (الإنسان) و (زيد) مثلاً، أو ما بين (الشجر) و (الزيتون)، فكل زيتون شجر، وليس كل شجر زيتوناً، وهذا يعني أن الزيتون محتوئ في الشجر (63).

وقد فسّر الراغب كثيراً من الألفاظ اعتماداً على ما بينها من عموم وخصوص، ومن الأمثلة على ذلك قوله: «الإباء: شدة الامتناع، فكل إباء امتناع وليس كل امتناع إباء» (64)، و (الإباء) و (الامتناع) من المصادر، وقد فسّرهما ابن منظور على أنهما مترادفان، قال: «الإباء: بالكسر مصدر قولك: أباي فلان يأبى... أي: امتنع» (65)، وبهذا يظهر مدى دقة الراغب في التفسير ومدى تحرّيه للفروق، التي يُعدّ البحث فيها وجلاؤها من أهم المزايا

التي يتصف بها كتاب "مفردات ألفاظ القرآن".

ومن تفسيره بالعموم والخصوص قوله في (الأبكم) و(الأخرس): «قال عز وجل: جثت ثج<sup>(66)</sup>، جمع: أبكم، وهو الذي يولد أخرس، فكل أبكم أخرس، وليس كل أخرس أبكم<sup>(67)</sup>»، فالتفسير بالعموم والخصوص هنا يدل على أن من يولد (أخرس)، فهو: (أبكم، أما (الأخرس) فهو الذي لا يستطيع الكلام، سواء ولد كذلك أم أصابته علة فيما بعد، وبهذا ظهر الفرق بين الوصفين.

والتفسير بالعموم والخصوص عند الراغب قد يكون على وفق اعتبار لغوي، كما في الأمثلة السابقة، وقد يكون لاعتبارات اصطلاحية، كقوله في (الرسول) و(النبي): «والرسول أخص من النبي؛ فكل رسول نبي، وليس كل نبي رسولاً<sup>(68)</sup>».

ففي هذا السياق لا يستند في القول بالعموم والخصوص إلى الدلالة اللغوية العامة للفظين، وإنما يحتكم إلى المفهوم المعتمد في الاصطلاح الشرعي، الذي ينص على أن النبي: كل من أوحى الله إليه، ولا يكون رسولاً حتى يرسله الله إلى الناس مع النبوة<sup>(69)</sup>. فالفرق بينهما إذن يعود إلى الدلالة الاصطلاحية لا اللغوية.

أما من الناحية اللغوية فلا ترادف بينهما أصلاً لكي يلتصم الفرق؛ لأن (النبي) أصله: النبيء بالهمز، وهو مشتق على صيغة (فعليل) بمعنى اسم الفاعل: المنبئ، أي: المخبر<sup>(70)</sup>، أما (الرسول) فهو: مشتق على صيغة (فعلول) بمعنى اسم المفعول: المرسل<sup>(71)</sup>، فكلاهما من الصفات وتدلان على ذات موصوفة بمعنى: الإنباء والإرسال، على وفق ما تفيده كل من صيغتي اسم الفاعل واسم المفعول.

مما تقدم يظهر أن التفسير بالعموم والخصوص كان من المسالك التي اعتمدها الراغب في "مفردات ألفاظ القرآن"، وهو نوع من أنواع التفسير اللغوي، الذي يشرع ما بين الألفاظ من تقارب وافتراق في المعاني.

ونظراً إلى أهمية التفسير بالعموم والخصوص في بيان الفروق اللغوية وتوضيحها، نقل صاحب "تاج العروس" عن الراغب كل ما أورده في "مفردات ألفاظ القرآن" من تفسير للألفاظ على أساس ما بينها من عموم وخصوص.

ومن الأمثلة على ذلك قوله: «وقال الراغب الأصبهاني في "مفردات القرآن"<sup>(72)</sup>: الشك: اختلاف التقيضين عند الإنسان وتساويهما... والشك: ضرب من الجهل، وهو أخص منه؛ لأن الجهل قد يكون عدم العلم بالتقيضين رأساً، فكل شك جهل، وليس كل جهل شكاً<sup>(73)</sup>».

## 2- الأوصاف والاعتبارات:

يلجأ أصحاب المعجمات عامة، ومنهم الراغب في كتابه "مفردات ألفاظ القرآن"، إلى تفسير مجموعة الألفاظ بربطها بما يلابسها من أوصاف وهيئات وخصائص، وأحياناً بالحديث عن الاعتبارات الدلالية التي يتضمنها اللفظ المفسر، بحسب العرف اللغوي.

والتفسير بالأوصاف والهيئات والخصائص يُفيد عادةً في تقديم صورة ذهنية واضحة للفظ المفسر، وكثيراً ما يلجأ إليه في تفسير المخلوقات التي ليس لها مرادف، كالسماء، والأرض وما فيهما من العوالم كالشمس، والقمر، والنجوم، والكواكب، والرياح، والبحار، وأنواع الحيوان والنبات، على حين يسهم الحديث عن الاعتبارات في تفسير اللفظ وبيان



التكافؤ بينها وبين اللفظ المفسر وهو (الشَّهاب). أمّا في تفسير (الشَّهبة) و(الكتيبة الشَّهباء) فقد أورد في كلّ منهما الاعتبار الدلالي الذي يُفيد في بيان سبب التسمية. ومن التفسير بالاقتدار قوله في تفسير معنى (الصَّواب): «(الصَّوابُ يُقالُ على وجهين، أحدهما: باعتبار الشَّيء في نفسه، فيقال: هذا صوابٌ: إذا كان في نفسه محموداً ومرضياً، بحسب مقتضى العقل والشرع، نحو قولك: تحرّي العدل صوابٌ، والكرم صوابٌ. والثاني: يُقالُ باعتبار القاصِد إذا أدرك المقصود بحسب ما يقصده، فيقال: أصاب كذا، أي: وجد ما طلب، كقولك: أصابه السَّهم»<sup>(85)</sup>.

ففي هذا السياق ذكر لـ(الصَّواب) معنيين، يعود وجودهما إلى اعتبارين مختلفين، أحدهما: يرتبط بذات الشَّيء، والآخر: يتعلق بقصد المتكلم وطلبه. ممّا سبق يظهر ربط التفسير بالأوصاف والخصائص والهيئات والاعتبارات الدلالية من المسالك التي اعتمدها الراغب في كتابه "مفردات ألفاظ القرآن". وهي تُسهم في تقديم صورة ذهنية واضحة للفظ المفسر، كما تُفيد في تحديد الفروق وأسباب التسمية.

### 3- انتقال الدلالة بالمجاز:

الانتقال الدلالي: «(هو الانحراف بالدلالة من مجال إلى آخر على غير وجه الخصوص والعموم عندما يتعادل المعنيان، كما في حالة انتقال الكلمة من المحلّ إلى الحال، أو من المسبب إلى السبب، أو من العلاقة الدالة إلى الشَّيء المدلول عليه، أو العكس... وانتقال المعنى يتضمن طرائق شتى يطلق عليها البلاغيون الاستعارة، والمجاز المرسل»<sup>(86)</sup>. فالمجاز يُعدُّ وسيلة مهمة من وسائل الإثراء والتوسع اللغوي؛ لأنّه يثري اللغة بالكثير من الألفاظ والتراكيب التي انتابتها دلالات جديدة بعد أن اعتورها الخمول والجمود، أو أصابها الابتذال<sup>(87)</sup>.

وقد أجمع الباحثون على أنّ الدلالة بدأت بالمحسوسات، ثمّ تطورت إلى الدلالات المجردة، وهذا التطور والانتقال من المجال المحسوس إلى المجال المجرد يحصل بصورة تدريجية في اللغة، وتسمّى الدلالة الأولى بالدلالة الحقيقية، والثانية بالمجازية<sup>(88)</sup>، ويصار إلى المجاز؛ لأنّ الحقيقة لا تستطيع أن تعبر عن المعنى المطلوب بالبيّنة والدقّة المطلوبتين التي يريدهما المتكلم.

فالألفاظ وُضعت في الأصل للدلالة على المعاني اللغوية التي استوفتها معاجم اللغة، أمّا حين تُستعمل في التعبير عن مسائل العلوم، فإنّها تكتسب دلالات اصطلاحية، بحسب ما يتوافق عليه المتخصصون في المجال العلمي الذي دخلت فيه. وقد صنع العلماء معاجم دونوا فيها المعاني الاصطلاحية لكلّ فرع من فروع العلم، وعُرفت بمعاجم المصطلحات. وللدلالات الاصطلاحية للألفاظ لها مصنّفات خاصة بها، إلّا أنّ المعجمات اللغوية لم تخل منها، بل أوردت كثيراً منها؛ لكونها تفسيراً يُغني عن التفسير اللغوي، أو يُسهم في توضيحه وبيانه.

و"مفردات ألفاظ القرآن" للراغب شأنه شأن المعجمات اللغوية الأخر احتوى غير قليل من المعاني الاصطلاحية عند النحويين والفقهاء والأصوليين، فكانت هذه المعاني نوعاً من أنواع التفسير اللغوي عنده.

ومن أمثلة التفسير بالمعاني الاصطلاحية عند الراغب قوله في مادة (قضي) قوله:

((القضاء: فصلُ الأمرِ قولاً كان ذلك أو فعلاً، وكلُّ واحدٍ منهما على وجهين: إلهي، وبشري))<sup>(89)</sup>.

فالمعنى اللغويُّ لـ (القضاء) المُطابق لما أورده الرَّاعِبُ هنا هو: الحُكم، كما نصَّت معاجم اللُّغة<sup>(90)</sup>، لكن الرَّاعِبُ فسَّر (القضاء) هنا بحسب الدَّلالة الاصطلاحية عند الفقهاء<sup>(91)</sup>، وفيها تفصيل يُغني عن الدَّلالة اللُّغوية ويحتويها؛ ولهذا يُمكن عدَّ الدَّلالة الاصطلاحية من مسالك التفسير التي اعتمدها في "مفردات ألفاظ القرآن". ومن التفسير بالدلالات الاصطلاحية عند الرَّاعِب قولُه في المادة نفسها: ((وكلُّ قولٍ مقطوع به، من قولك: هو كذا أو ليس بكذا، يُقال له: قضيَّة، ومن هذا يقال: قضيَّة صادقة، وقضيَّة كاذبة))<sup>(92)</sup>.

فتفسير (القول المقطوع به) بأنَّه (قضيَّة)، مع ذكر تقسيم (القضيَّة) إلى: (صادقة) و(كاذبة)، هو من اصطلاحات المنطق<sup>(93)</sup>، وقد عرضه الرَّاعِب؛ لكونه نوعاً من أنواع التفسير اللُّغويِّ لـ (القول المقطوع به).

والحديث عن الدَّلالة الاصطلاحية قد لا يكون نوعاً من أنواع التفسير اللُّغويِّ، وذلك حين كان ينصُّ على أنَّه من الدَّلالات المستعملة في فرع من فروع العلم. ومن أمثلة ذلك قولُه في مادة (عدا): ((وقد عدا طوره؛ تجاوزَه، وتعدَّى إلى غيره، ومنه: التَّعدِّي في الفعل. وتعدية الفعل في النحو هو تجاوزُ معنى الفعل من الفاعل إلى المفعول))<sup>(94)</sup>. فقد نصَّ هنا على أنَّ تعدية الفعل هي مفهومٌ أو اصطلاحٌ نحويٌّ، فيكون إيرادُه من باب التَّوسُّع والإلمام، وليس من باب التفسير اللُّغويِّ.

ومن ذلك قولُه في تحديد المراد بكلمة (كلّ): ((ولم يرد في شيءٍ من القرآن ولا في شيءٍ من كلام الفُصحاء الكلُّ بالألف واللام، وإنَّما ذلك شيءٌ يجري في كلام المتكلمين والفقهاء ومن نحا نحوه))<sup>(95)</sup>.

فهنا أشار إلى أنَّ استعمال (الكلّ) بالألف واللام هو من اصطلاح المتكلمين والفقهاء، وليس من الاستعمالات اللُّغوية، وبهذا التصريح أخرج الدَّلالة الاصطلاحية عن عِدِّها من أنواع التفسير اللُّغويِّ.

### المبحث الثالث

#### التفسيرُ بالبنَى والتركيب

تتحقق ذات الكلمة وفاعليتها بوضعها في السِّياق؛ فمعنى الجملة ليس إلَّا مجموع السِّياقات التي تشكل الكلمة جزءاً منها، وليست دلالاتها إلَّا مجموع التأليف المتحققة لكلمة ما، وأنَّ البنية المتشكلة في النمط التركيبي المناسب تتوزع فيه الأدوار الوظيفية للكلمات بمقتضى دلالاتها؛ إذ يتأثر المعنى الدلالي بنوع البنية الشكلية ويرتبط بها، وموقع الكلمة في الجملة يكشف عن حقيقة المعنى؛ لأنَّ المعنى اللُّغوي يختلف نتيجة لنوع الوحدات الداخلة في التركيب ولموقعها؛ فاختلف البنيات التشكيلية والمواقع الوظيفية يتبعه اختلاف دلالي على وفق حالات الاستعمال<sup>(96)</sup>، يقول عبد القاهر الجرجاني: ((واعلم أنَّك إذا رجعت إلى نفسك علمت علماً لا يعترضه الشكُّ أن لا نَظَمَ في الكلام ولا ترتيب، حتى يُعلّق بعضها ببعض ويُنَبِّئ بعضها على بعض، وتُجَعِّل هذه بسببٍ من تلك))<sup>(97)</sup>، فصحة التركيب أو فساده ترجع إلى ترتيب الكلمات ترتيباً مخصوصاً وتلك هي معاني النحو، إذ



إِنَّ معاني النَّحو ليست الألفاظ، وإِنَّمَا هي مراعاة شروط التَّركيب وقيمتها<sup>(98)</sup>.  
 إِنَّ المعاني الجزئية تتشابه وتتفاعل ساعية إلى غاية مستهدفة منها وهي إبراز معنى واحد، إِلَّا أَنَّ الاتِّساق لا يتم في الدَّلالة فحسب، وإِنَّمَا يتم أَيْضًا في النَّحو وفي البُنى، إِذْ إِنَّ التَّفَاعُل بينها داخل الجملة يؤدي في النِّهاية المعنى الواحد المنشود<sup>(99)</sup>.  
 وفيما يأتي عرض لصور التفسير بالبنى والتراكيب بين الألفاظ عند الرَّاغب في "مفردات أَلْفَاظ القرآن".

### 1- الأصول الاشتقاقية:

إِنَّ ربط الأسماء المتداولة بأصول دلالية، وافترض أَنَّها مأخوذة من تلك الأصول، مسألة دأب على إيضاحها والحديث عنها كثير من العلماء والمفسرين والشُّراح وأصحاب المعجمات، ولعلَّ كتاب "الاشتقاق" لابن دريد (ت321هـ) يمثل النموذج الأقدم والأكمل لدراسة هذه الظاهرة، وتطبيقها على الأسماء الأعلام، إِذْ رَدَّتْ تلك الأسماء إلى أصول مصدرية أو اشتقاقية، أو إلى أسماء أجناس، ذاهبًا إلى أَنَّها أُخِذَتْ من هذه الأصول وتضمَّنت معانيها، وفي هذا ما يُثَبِّت أَنَّ الأسماء الأعلام عامَّة لم تُطْلَق على مسمياتها اعتبارًا أو ارتجالًا، وإِنَّمَا هي على وفق ضوابط دلالية واشتقاقية ثابتة.  
 ومن الأمثلة على مذهب ابن دريد في (اشتقاق الأسماء الأعلام): ((اشتقاق (ليث) من قولهم: لُثِّتَ الشَّيْءُ أَلُوْهُ لَوْثًا، إِذَا عَصَبْتَهُ عَصَبًا شَدِيدًا. ومنه لُثِّتَ الْعِمَامَةُ على رأسي أَلُوْهُهَا لَوْثًا؛ ولذلك سُمِّيَ الْأَسَدُ لَيْثًا. وتلَيَّثَ الرَّجُلُ: إِذَا تَشَبَّهَ بِاللَّيْثِ فِي جُرَّاتِهِ وإِقْدَامِهِ. وقد أَتَيْنَا على كُلِّ هذا في الجُمهرة))<sup>(100)</sup>.

فابن دريد هنا يربط بين (ليث) بكونه اسمًا علميًا، وبين أصوله الدَّلالية، فيرى أَنَّهُ منقول من اسم الجنس الَّذِي يَدُلُّ على الحيوان المعروف، ولا يكتفي بذلك، بل يذكر أَيْضًا الأصل الدَّلالي الَّذِي أَخَذَ مِنْهُ لَفْظُ (الليث) بكونه اسم جنس، وهذا الأصل يتمثل بالقوة والثبَّة، أي: أَنَّهُ يعود إلى معنى ذهني.

أَمَّا نظرية الأصول الدَّلالية لأسماء الأجناس عامَّة، المعنوية والمحسوسة، فقد بحثها ابن فارس، وأسهب في توضيحها، وجعلها مدار كتابه "معجم مقاييس اللغة" الَّذِي تَأَثَّرَ به الرَّاغب تَأَثَّرًا واضحًا، كما ذكرنا.

ومن الأمثلة على منهج ابن فارس في "معجم مقاييس اللغة" قوله: ((الطاء والراء والدال أصلٌ صحيحٌ يدلُّ على إبعاد. يُقَالُ: طَرَدْتُهُ طَرْدًا... والطريدة: الصَّيْد. ومُطَارَدَةٌ الأقران: حَمَلٌ بعضهم على بعض؛ وقيل ذلك لِأَنَّ هذا يَطْرُدُ ذاك. والمطرَد: رُمحٌ صغير... ويُقَالُ: اطْرَدَ الشَّيْءُ اطْرَادًا إِذَا تَابَعَ بَعْضُهُ بَعْضًا، وإِنَّمَا قِيلَ ذلك تشبيهاً كَأَنَّ الأوَّلَ يطرد الثاني... ومُطْرَدُ النَّسِيم: الأنف... واطْرَدَ الأمرُ: استقامَ. وكُلُّ شَيْءٍ امْتَدَّ فهِذا قِيَاسُهُ. يُقَالُ: طَرَدَ سَوْطُكَ: مَدَّدَهُ. والطَّريدُ: الَّذِي يُوَلِّدُ بَعْدَ أَخِيهِ، فَالثَّانِي طَرِيدُ الأوَّلِ. وهذا تَشْبِيهُ، كَأَنَّهُ طَرَدَهُ وَتَبِعَهُ، وَطَرِيدٌ بِمَعْنَى طَارِدٍ))<sup>(101)</sup>.

فابن فارس هنا يُقَدِّم تفسيرًا للألفاظ على أساس ارتباطها بأصلٍ دلاليٍّ واحد تعود إليه، وهو: (الإبعاد) و(الامتداد)، وهذا الرِّبط هو نوع من أنواع التفسير اللغوي؛ لِأَنَّ الكلمات المذكورة في المادة السابقة قد توضحَّت دلالاتها على وفق هذا المنهج، إضافة إلى بيان سبب تسميتها.

وقد تأثر الرَّاغِب في "مفردات ألفاظ القرآن" بمنهج ابن فارس السَّابِق، الَّذِي يتمثل بربط الألفاظ المتعدِّدة بأصلٍ دلاليٍّ واحدٍ أو أكثر، وهذا الأسلوب في التفسير يُقدِّم فكرتين معاً، إحداهما: توليد الألفاظ بعضها من بعض عن طريق الاشتقاق. والأخرى: انتقال المعنى المشترك وحضوره في جميع الألفاظ الَّتِي تشترك في الأحرف الأصليَّة. والرَّاغِب في هذا المنهج متأثرٌ بـ"معجم مقاييس اللغة" لابن فارس، وليس بـ"مجل اللغة"، خلافاً لِمَا ذهب إليه محقِّق "مفردات ألفاظ القرآن"، كما ذكرنا.

ومن أمثلة التفسير بالأصول الاشتقاقية عند الرَّاغِب قوله مثلاً في مادة (سبَّ): ((أصلُ السَّبَّ: قطعُ العملِ، ومنه سَبَّتَ السَّيْرَ: قَطَعَهُ، وَسَبَّتَ شَعْرَهُ: حَقَّعَهُ، وَأَنَقَهُ: اصْطَلَمَهُ... وَسَبَّتَ فُلَانٌ: صارَ في السَّبِّ، وقوله: جَوَّ وَوَجَّ (102)، قيل: يومَ قَطَعَهُم للعملِ، جَوَّ وَوَجَّ (103)، قيل: معناه لا يقطعونَ العملَ، وقيل: يومَ لا يكونونَ في السَّبِّ، وكلاهما إشارةٌ إلى حالة واحدة، وقوله: جَگ گ گج (104)، أي: تركَ العملَ فيه، جَق قَق (105)، أي: قَطَعًا للعملِ، وذلك إشارةٌ إلى ما قال في صفة اللَّيْلِ: جَنَّ (106)) (107).

ففي هذا السِّياق فسَّر (السَّبَّ)، وهو أحد أيام الأسبوع، بالأصل الاشتقاقي الَّذِي أُخذ منه، وهو القطع، فيكون على وفق هذا المعنى مصدرًا عبَّرَ به عن اسم الدَّات، ثُمَّ فسَّره بكونه مصدرًا مستعملًا بحسب معناه الأصليِّ، أي: دالًّا على معنَى يُدرك بالذهن، وذلك في الآيات الَّتِي يدلُّ فيها (السَّبَّ) على قطع العمل وتركه.

والتفسير بالأصل الاشتقاقي، الَّذِي ظهر في السِّياق السَّابِق، هو أحد مسالك التفسير اللُّغويِّ غير المباشرة، الَّتِي تُستنتج منها دلالات الألفاظ العائدة إلى الأصل الدَّلاليِّ المرتبط بها.

ومن أمثلة التفسير بالأصول الاشتقاقية قوله في مادة (نَحَلَ): ((النَّحْلُ: الحَيَوَانُ المخصوصُ. قال تعالى: جَذَّ ذُّ ذُّ ذُّ (108). والنَّحْلَةُ والنَّحْلَةُ: عَطِيَّةٌ على سبيل النَّبْرِع، وهو أَخَصُّ من الهبة، إذ كُلُّ هَبَةٍ نَحْلَةٌ، وليس كُلُّ نَحْلَةٍ هَبَةً، واشتقاقه فيما أرى أَنَّهُ من النَّحْل نظرًا منه إلى فعله، فكأنَّ نَحْلَتُهُ: أعطيتُهُ عَطِيَّةً النَّحْل، وذلك ما نبَّه عليه قوله: جَذَّ ذُّ ذُّ (109). وبَيَّنَ الحكماء أَنَّ النَّحْلَ يَقَعُ على الأشياء كُلِّها فلا يضرُّها بوجهٍ، وينفعُ أعظمَ نفعٍ، فإنَّه يُعْطِي ما فيه الشِّفَاءُ كما وصفه اللهُ تعالى، وسَمِّيَ الصَّدَاقُ بها، من حيث أَنَّهُ لا يجب في مقابلته أكثرُ من تمتعٍ دون عَوْضٍ ماليٍّ، وكذلك عَطِيَّةُ الرَّجُلِ ابْنُهُ. يقال: نَحَلَ ابْنُهُ كَذَا، وأنحَلَهُ، ومنه: نَحَلْتُ المرأةَ، قال تعالى: جَذَّ ذُّ ذُّ (110). والآنحَالُ: ادِّعَاءُ الشَّيْءِ وتناولُهُ، ومنه يقال: فُلَانٌ يَنْحَلُ الشَّيْءَ. ونَحَلَ جِسْمَهُ نُحُولًا: صارَ في الدِّقَّةِ كالنَّحْلِ، ومنه: التَّوَّاحِلُ للسُّيُوفِ، أي: الرِّقَاقُ الطُّبَاتُ تَصَوَّرًا لِنُحُولِها، ويصحُّ أَنْ يُجْعَلَ النَّحْلَةُ أصلًا، فيُسمَّى النَّحْلُ بذلك اعتبارًا بفعله. والله أعلم (111)).

فالرَّاغِب هنا يفسِّر (النَّحْلَةَ) و(النَّحْلَةَ) أي: العَطِيَّةَ، والألفاظ الَّتِي تدور في هذا المعنى، بربطها بالأصل الَّذِي اشتقَّت منه وهو (النَّحْل) الحيوان المعروف، والاشتقاق على وفق هذا التَّوجُّيه هو من اسم الدَّات، أي: إنَّ لفظ اسم الدَّات هو الأصل الَّذِي اشتقَّت منه الألفاظ، أمَّا معاني (العَطِيَّة) فمشتقة من فعل (نَحَلَ)، الَّذِي يتمثل في العطاء من دون مقابل. وفي هذا الرَّأي تفريق بين اشتقاق الألفاظ واشتقاق المعاني، فكلٌّ منهما طريق خاصٌّ به.

وهذا الرأي ممّا انفرد به الرَّاغب، فهو - متأثرٌ بنظرية ابن فارس، في "معجم مقاييس اللغة" الذي كان يُقرّر الأصل الاشتقاقي؛ لكونه أصلاً للفظ والمعنى معاً، والغالب على الأصول الدلالية التي تُشتقُّ منها الألفاظ عنده أن تكون من المعاني، والقليل جداً منها كان من الأصول المُدرّكة بالحواس، أي: من أسماء الدّوات - فهو يُقرّر أنّ (النَّحْلَةَ) مثلاً مشتقة من (النَّحْل)، على حين أنّ معنى (العطيّة) الذي تدلُّ عليه مأخوذ من فعل (النَّحَلَ)، وهو: العطاء من دون مقابل.

ومثل هذا الرأي جدير بالدراسة في بحث مستقلٍّ ورُبّما يُؤدينا إلى نتائج مهمة في ضوء المقارنة بآراء ابن فارس.

وممّا يلفت النّظر أنّ الرَّاغب عاد في نهاية حديثه عن مادة (نحل) إلى تقرير أنّ (النَّحْلَةَ) قد تكون هي الأصل، ومنها اشتقَّ (النَّحْل) للدلالة على الحيوان المعروف، أي: إنه كان متردداً بين عدِّ اسم الدّات أو اسم المعنى أصلاً للاشتقاق.

وحاصل كلامه يُوجي بأنّه في هذه المادة مال إلى كون المعنى الدّهنيّ أصلاً، وهذا يوافق منهج ابن فارس في "معجم مقاييس اللغة" عامّةً.

ومن التفسير بالأصول الاشتقاقية قول الرَّاغب: ((الْحَدُّ وَالْأَخْدُودُ: شَقٌّ فِي الْأَرْضِ، مُسْتَطِيلٌ غَائِصٌ، وَجَمْعُ الْأَخْدُودِ أَخَادِيدُ، وَأَصْلُ ذَلِكَ مِنْ خَدَيِ الْإِنْسَانِ، وَهُمَا: مَا اكْتَنَفَا الْأَنْفَ عَنِ الْيَمِينِ وَالشِّمَالِ)) (112).

فهنا يربط بين معنى (الأخدود)، والأصل الذي نُقل منه وهو: خَدُّ الْإِنْسَانِ، وفي هذا الموضوع تقرير بأنّ الأصل الاشتقاقي قد يكون من أسماء الدّوات التي تُدرك بالحواس. ومن ذلك قوله: ((الْجَزَعُ: أبلغ من الحزن، فإنَّ الحزن عامٌّ، والجَزَعُ هو: حزنٌ يصرف الإنسان عمّا هو بصددّه، ويقطّعه عنه، وأصلُ الْجَزَعِ: قطعُ الحبلِ من نصفه، يقال: جَزَعْتُهُ فَانْجَزَعَ)) (113).

فهنا يفسّر الرَّاغب (الجزع) بمعنى: الحزن، بربطه بالأصل الدلاليّ والاشتقاقيّ الذي نُقل منه، وهو: قطعُ الحبلِ، والأصل الاشتقاقيّ هنا من المعاني التي تُدرك بالذهن. وتجدر الإشارة إلى أنّ التفسير بأصل الاشتقاق يختلف عن الاشتقاق الصّرفيّ المعروف، فالاشتقاق الصّرفيّ مضبوط بصيغ قياسية ووظائف صرفية محدّدة، كاشتقاق: كاتب، وكتاب، ومكتوب، ومكتب، من: الكتابة، أمّا المراد بالاشتقاق في نظرية الأصل الدلاليّ فهو مجرّد التّوافق في المعنى الأصليّ حقيقة أو مجازاً، كما هو الشّأن في (النَّحْل)، و(النَّحْلَةَ)، و(النَّحُول).

## 2- وظائف البنى الصّرفيّة:

يُعدُّ ذكر الوظيفة الصّرفيّة للفظ نوعاً من أنواع التفسير اللّغويّ، وذلك حين يكتفي به أصحاب المعجمات. وفي هذه الحالة يحتاج القارئ إلى استنتاج التفسير اللّغويّ من دلالة الوظائف الصّرفيّة.

ومن أمثلة التفسير بالوظائف الصّرفيّة عند الرَّاغب قوله في مادة (أتي): ((ويقال للسياق إذا مُخض وجاء زبدّه: قد جاء أثوّه، وَتَحْقِيقُهُ: جاء ما مِنْ شأنه أن يأتي منه، فهو مصدر في معنى الفاعل... وقوله تعالى: چنهچ (114) مفعول من أتيتّه. قال بعضهم: معناه: أتيتّا، فجعل المفعول فاعلاً، وليس كذلك، بل يقال: أتيتُ الأمرَ وأتاني الأمرُ... وكلُّ

موضع ذكر في وصف الكتاب (أتينا) فهو أبلغ من كل موضع ذكر فيه (أوتوا)؛ لأن (أوتوا) قد يقال إذا أوتي من لم يكن منه قبول، وأتيناهم يقال فيمن كان منه قبول<sup>(115)</sup>. ففي هذا السياق فسّر (الأثو) بما من شأنه أن يأتي، أي: إنه فسّره بشيء يتصف بالفعل المشتق من (الأثو) وهو: يأتي. وهذا تفسير صرفي وليس تفسيراً لغوياً؛ لأن وضع الفعل في مقابل الاسم المشارك له في الاشتقاق لا يفيد في تفسير المعنى، بل يفيد في تحديد الوظيفة الصرفية فحسب، وتحديد الوظيفة الصرفية يصب في بيان سبب التسمية وهو نوع من أنواع التفسير اللغوي؛ ولذلك أتبعه بقوله: إنه ((مصدر في معنى الفاعل))، أي: إنه مصدر: أتى يأتي، بمعنى اسم الفاعل: الآتي، غير به عن اسم الذات لدلالته على (الزبد) الذي يدرك بالحواس. وهذا أيضاً تفسير صرفي، إلا أنه يسهم في التفسير اللغوي ببيان سبب التسمية ومسوغاتها.

أما قوله: ((مأثياً: مفعول من أتيته))، فهو أيضاً تفسير صرفي، يفيد بأن (مأثياً) في قوله تعالى: جثا نأثه نه ج<sup>(116)</sup>، من الصفات وليس من الأسماء؛ لأن اسم المفعول من المشتقات الوصفية، وهو يدل على ما وقع عليه فعل الفاعل، فيكون المعنى اللغوي المترتب على ذلك: أن الناس أتون على وعد الله وهو الجنة<sup>(117)</sup>.

وقوله في (مأثياً): ((قال بعضهم: معناه: آتياً، فجعل المفعول فاعلاً))، فهو أيضاً تفسير صرفي، يتضمن استعمال اسم المفعول في معنى اسم الفاعل، والمعنى اللغوي الذي يبنى على ذلك أن وعد الله هو الذي يأتي الناس، وهذا التفسير المبني على الوظيفة الصرفية يفضي إلى وجه غير مقبول عند الزمخشري ومن تابعه؛ لأن المراد بالوعد الجنة، والجنة لا تأتي إلى الناس، وإنما هم من يأتونها<sup>(118)</sup>.

ومن التفسير الصرفي في السياق السابق التفريق بين دلالة الفعل المبني للمعلوم، ودلالة الفعل المبني للمجهول. فقد ذكر الراغب أن (أتيناهم الكتاب) أبلغ من (أوتوا الكتاب)؛ لأن (أتيناهم) يقع على من كان منه قبول، والمبني للمجهول (أوتوا) لا يقع بالضرورة على من يكون منه قبول. فهذا فرق لغوي مبني على الوظيفة الصرفية لكل من المبني للمجهول والمبني للمعلوم.

ومن أمثلة التفسير بالوظائف الصرفية عند الراغب قوله: ((والجنين: الولد ما دام في بطن أمه، وجمعه: أجنة. قال تعالى: جئك ككؤؤ ج<sup>(119)</sup>، وذلك فعيل في معنى مفعول، والجنين القبر، وذلك (فعيل) في معنى: فاعل<sup>(120)</sup>)).

ففي هذا السياق فسّر (الجنين) بمرادفه، ثم لجأ إلى التفسير الصرفي؛ لتكون فيه زيادة إيضاح، وربط بالدلالة الأصلية للمادة اللغوية وهي: الستر.

ويستنتج من التفسير الصرفي أن (الجنين) سمي بذلك؛ لأنه مستور في الرحم، ولهذا جعله منقولاً من مشتق على صيغة (فعيل) بمعنى: مفعول، على حين جعل تسمية القبر جنيناً منقولة من مشتق على صيغة (فعيل) بمعنى اسم الفاعل (الجان)، أي: السائر؛ لأنه يستر جسد الميت ويعتبه.

ومن التفسير بالوظائف الصرفية قول الراغب: ((والحرس يستعمل في الأمكنة أكثر، وقول الشاعر:

فَبَقِيتْ حَرَسًا قَبْلَ مُجَرَى دَاحِسٍ      لَوْ كَانَ لِلنَّفْسِ اللَّجْوجُ خُلُودُ<sup>(121)</sup>)

قيل: معناه: دهرًا، فإن كان الحرس دلالة على الدهر من هذا البيت فقط فلا يدلُّ، فإنَّ هذا يحتمل أن يكون مصدرًا موضوعًا موضع الحال، أي: بقيت حارسًا، ويدلُّ على معنى الدهر والمدة لا من لفظ الحرس، بل من مقتضى الكلام<sup>(122)</sup>.

ففي هذا السياق لجأ الراغب إلى الوظائف الصرفية؛ لتفنيذ القول بأنَّ (الحرس) هو: الدهر، فجعل (حرسًا) وهو مصدر مستعملًا في موضع اسم الفاعل (حارسًا)، وإعرابه على هذا التوجيه الصرفي حال، ثمَّ جعل دلالة (الحارس) على (الدهر)، أو الزمان الممتد مستنتجة مما يوحي به لفظ (الحارس) من لزوم والبقاء.

ولا يخفى ما في التفسير الصرفي السابق من ضبط لسبب التسمية، وتوضيح لما تحمله الألفاظ من وظائف صرفية تُعبّر عن دلالات لغوية دقيقة، وربط للمسميات بأصولها الدلالية التي نُقلت منها.

### 3- العلاقات النحوية:

من مسالك التفسير اللغوي عند أصحاب المعجمات عامّة، وعند الراغب في "مفردات ألفاظ القرآن" خاصة، الاكتفاء بذكر المحلّ الإعرابي للفظ، وفي هذه الحالة يحتاج القارئ إلى استنتاج الدلالة اللغوية من الاصطلاح النحوي الذي تحدّد وظيفة اللفظ في التركيب.

ومن أمثلة التفسير بالعلاقات النحوية عند الراغب قوله في مادة (نبت): ((وقوله: چ چ چ چ چ چ<sup>(123)</sup>، فقال النحويون: قوله: (نباتًا) موضوع موضع الإنبات، وهو مصدر. وقال غيرهم: قوله: (نباتًا) حال لا مصدر، ونَبَّه بذلك أنَّ الإنسان هو من وجّه نبات من حيث إنَّ بذاهُ ونشأه من الثراب، وإنَّه ينمو ثمَّوه، وإن كان له وصف زائد على النبات، وعلى هذا نبّه بقوله: چ آب ب ب ب ب پ پ چ<sup>(124)</sup>، وعلى ذلك قوله: چ ثو ثو ئي چ<sup>(125)</sup>، وقوله: چ چ چ<sup>(126)</sup>، الباء للحال لا للتعدية؛ لأنَّ (نبت) متعدّ تقديره: نَبْتُ حاملة للدهن، أي: نَبْتُ والدهن موجود فيها بالقوة<sup>(127)</sup>).

ففي هذا السياق جمع الراغب بين التفسير بالوظائف الصرفية والتفسير بالعلاقات النحوية؛ لأنَّ العلاقات النحوية جاءت مبنية على الوظائف الصرفية.

فقوله في (نباتًا): إنَّه موضوع موضع (إنباتًا) وهو مصدر، فهذا تفسير صرفي، يُفضي إلى أنَّ (نباتًا) مفعول مطلق مؤكّد لعامله الذي يلاقيه في الاشتقاق، أي: إنَّ (نباتًا) لا يتضمن دلالة لغوية، وهو بمثابة التوكيد اللفظي، كما هي وظيفة المفعول المطلق المؤكّد. وقوله: ((وهو مصدر)) يفيد في تحديد المراد به؛ لأنَّ لفظ (نباتًا) يحتمل أن يكون مصدرًا للفعل (نبت)، واسم مصدر للفعل (أنبت)، كما يحتمل الدلالة على اسم الذات. فتحيده بأنَّه مصدر فيه استبعاد لاحتمال دلالة على اسم الذات، وتقرير أنَّه مصدر، وقوله: ((موضوع موضع الإنبات)) استبعاد لاحتمال أن يكون مصدرًا للفعل (نبت)، ويبقى أنَّه اسم مصدر للفعل (أنبت) وإعرابه مفعول مطلق.

وأما قوله في (نباتًا): إنَّه ((حال لا مصدر))، فينبى عليه من الناحية الصرفية أنَّ (نباتًا) مصدر (نبت) بمعنى اسم الفاعل: النَّابت، عبّر به عن اسم الذات لدلالته على ما يُدرك بالحواس؛ لأنَّ إعرابه حالًا لا يستقيم إلّا على أنَّه اسم جامد فيه معنى التشبيه، والتقدير: أنبتكم من الأرض كالنَّبات، أي: مشبهين النَّبات، وهذه وظائف صرفية بُنيت

عليها علاقات لغوية، أفضت إلى بيان المعنى اللغوي وتفسيره. وأما تفسيره لقوله تعالى: **جَ جَ جَ بَأَنَّ** (الباء للحال لا للتعدية؛ لِأَنَّ (نَبَتَ) متعدٍّ)، فهذا تفسير بالوظائف الصَّرْفِيَّة والعلاقات النَّحْوِيَّة، ويُنْبِئ على أَنَّ (نَبَتَ) متعدٍّ أَنَّهُ بمعنى (أَنَبَتَ) وله مفعول به محذوف، والتقدير: تَنَبَّتَ رَيْتُونَهَا، ويُنْبِئ على أَنَّ الباء للحال وجود حال محذوفة تعلق بها الجار والمجرور، وهذه الحال المحذوفة يُفترض بها أَنَّ تكون كونا عامًّا لا خاصًّا، على تقدير: تَنَبَّتَ رَيْتُونَهَا كائنًا بالدُّهن، وتقدير الرَّاغِب لها بالكون الخاص (حاملة) هو توجيه للمعنى وليس تفسيرًا (128).

ومن أمثلة التفسير بالعلاقات النَّحْوِيَّة قوله: (وقوله عَزَّ وَجَلَّ: **جَ نُو نُو نُو نُو**) (129)، أي: حلَّ مُبَوًّا ومعه غضبُ الله، أي: عقوبته، وقوله: **جَ نُو** في موضع حال، كخرج بسيفه، أي: رجع، لا مفعول، نحو: مُرَّ بزيد. واستعمال (باء) تنبيهًا على أَنَّ مكانه الموافق يلزمه فيه غضب الله، فكيف غيره من الأمكنة؟ وذلك على حدِّ ما ذكر في قوله: **جَ بَ بَ** (130)، وقوله: **جَ عَ كَ كَ كَ كَ وَجَ** (131)، أي: تقيم بهذه الحالة (132).

ففي هذا السياق يُفَرِّق بين استعمال (الباء) الجارّة حين تكون مع مجرورها في موضع الحال، واستعمالها حين تكون في موضع المفعول به، ويذكر ما يُنبئ على ذلك من المعاني والدلالات. وهو تفسير لغويّ مبنيٌّ على العلاقات النَّحْوِيَّة ومفهومها.

ومن التفسير بالعلاقات النَّحْوِيَّة قول الرَّاغِب: (وقوله: **جَ يَ يَ يَ يَ يَ يَ**) (133) فيصح أَنَّ يُجعل تقديره: أَثْرِيَدُونُ آلِهَةً من الإفك، ويصح أَنَّ يُجعل (إفكًا) مفعول (تريدون)، ويُجعل (آلهة) بدل منه، ويكون قد سَمَّاهم إِفَكًا (134).

ففي هذا السياق يُقدِّم الرَّاغِبُ التفسير اللغويّ اعتمادًا على العلاقات النَّحْوِيَّة ومفهومها ومودّاهَا الدَّلَالِيّ، فيذكر توجيهين نحويين لإعراب (إفكًا)، أحدهما: أَنَّهُ مفعول لأجله ويُنْبِئ عليه أَنَّ سبب إرادة (الآلهة) وطلبها هو: الإفك. والآخر: أَنَّهُ مفعول به لـ (تريدون)، فيكون (آلهة) بدلًا منه، ويُنْبِئ على ذلك أَنَّ (الآلهة) و(الإفك) شيء واحد.

ممَّا تقدَّم يتضح أَنَّ الحديث عن العلاقات النَّحْوِيَّة في السياق، ومحلّ اللَّفْظ من الإعراب، هو نوع من التفسير اللغويّ غير المباشر؛ لِأَنَّهُ يستلزم استنتاج المعنى اللغويّ بناءً على دلالة العلاقات النَّحْوِيَّة.

## الخاتمة

الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى سَيِّدِ الْمُرْسَلِينَ، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ، وَمَنْ اتَّبَعَهُمْ بِإِحْسَانٍ إِلَى يَوْمِ الدِّينِ.  
أَمَّا بَعْدُ:

فَتَحَدَّثْنَا فِي هَذَا الْبَحْثِ عَنِ الْمَسَالِكِ الَّتِي يَعْتَمِدُهَا أَصْحَابُ الْمَعْجَمَاتِ فِي التَّفْسِيرِ اللُّغَوِيِّ لِلْأَلْفَاظِ لَا سِيَّمَا عِنْدَ الرَّاْغِبِ، وَانْتَهَى الْبَحْثُ إِلَى النَّتَائِجِ الْآتِيَةِ:

1- الطريقة الأساس في التفسير اللغوي هي: الترادف، حيث يُوضع في مقابل اللفظ المُفسر ما يُوافقه في المعنى والوظيفة الصرفية، مع الإشارة إلى الفروق الدلالية بين اللفظ ومرادفه.

2- هناك بعض الأسماء ليس لها مرادفات مشهورة، كعوالم الأرض والسماء مثلاً، ومثل هذه الأسماء يُفسرها أصحاب المعجمات بالحديث عن أوصافها وأجزائها والاعتبارات التي تحدّد هياتها.

3- التفسير بالتضاد من الأساليب التي يعتمدها أصحاب المعجمات، وتُسهم في تفسير اللفظ، بشرط ألا يقع المفسر فيما يُسمّى بـ(الدور)، وذلك حين يكتفي بتفسير كلٍّ من اللفظين بضده، ويؤدّي ذلك إلى الإبهام؛ لتوقّف معرفة كلٍّ منهما على الآخر.

4- تُعبّر العلاقات المجازية في الأصل عن التطور اللغوي، وما يكتسبه اللفظ من دلالات فرعية تُضاف إلى دلالاته الأصلية، ولكنّها تُعدّ من مسالك التفسير اللغوي، التي يُفيد الحديث عنها في توضيح معاني الألفاظ.

5- تحديد ما بين الألفاظ من عموم وخصوص، وفروق دلالية، من مسالك التفسير اللغوي، التي يعتمدها أصحاب المعجمات في تفسير المترادفات.

6- لجأ الراغب الأصفهاني، كغيره من أصحاب المعجمات، إلى التفسير اللغوي عن طريق ذكر الدلالات الاصطلاحية للألفاظ، والدلالات الاصطلاحية لا تُعبّر بدقة عن المعنى اللغوي للفظ، إلّا أنّها تُسهم في توضيحه وبيانه، لاستنادها في الغالب إليه، ونشوتها منه.

7- يُعدّ تحديد الوظائف الصرفية والعلاقات النحوية من مسالك التفسير اللغوي، التي يعتمدها أصحاب المعجمات، وهي طريقة غير مباشرة؛ لأنّها لا تُصرّح بدلالة اللفظ، بل تُعبّر عنها ممّا تُؤدّي إليه الوظائف الصرفية والعلاقات النحوية.

8- إنّ ربط الأسماء، لا سِيَّمَا أسماء الذوات المحسوسة، بأصول مصدرية أو اشتقاقية أخذت منها، يُعدّ من مسالك التفسير التي تُوضّح المعنى اللغوي للفظ، وهذه الطريقة اعتمدها ابن فارس في كتابه "معجم مقاييس اللغة"، وبها تأثر الراغب الأصفهاني في "مفردات ألفاظ القرآن".

9- كان الراغب في "مفردات ألفاظ القرآن" متأثراً بـ "معجم مقاييس اللغة" لابن فارس، وليس بـ "مُجمل اللغة"، خلافاً لما ذهب إليه محقق كتاب "مفردات ألفاظ القرآن".

مع الإشارة إلى وجود فرق بين المنهجين، يتمثل في أنّ أغلب الأصول الاشتقاقية عند ابن فارس يعود إلى المعاني، أمّا عند الراغب فكثير منها يعود إلى أسماء ذوات.

## هوامش البحث ومصادره:

- (1) يُنظر: المعاجم اللُّغويّة في ضوء دراسات علم اللُّغة الحديث: 102-123، والمعنى اللُّغوي: 237 - 238.
- (2) مادة (غيث): 197/2.
- (3) يُنظر: المفصل في تفسير القرآن الكريم: 1494.
- (4) يُنظر: معجم مقاييس اللُّغة، مادة (مطر): 332/5.
- (5) يُنظر: الأصول في النُّحو: 111/3، والموجز في قواعد اللُّغة العربيّة: 204.
- (6) مادة (حفل): 190/11.
- (7) يُنظر: المقتضب: 78/1.
- (8) يُنظر: الكتاب: 55/4، ومغني اللُّبيب: 680/2.
- (9) مادة (عقل): 38/30.
- (10) يُنظر: الكتاب: 71/4، وشرح المفصل- لابن يعيش: 290/7، والممتع في التّصريف: 182/1-183.
- (11) يُنظر: أدب الكاتب: 303، وشرح المفصل- لابن يعيش: 290/7-291، والممتع في التّصريف: 181/1-182، وشرح شافية ابن الحاجب- لرضيّ الدّين: 99/1-103.
- (12) يُنظر: شرح شافية ابن الحاجب- لرضيّ الدّين: 260/1.
- (13) يُنظر: شرح المفصل- لابن يعيش: 290/7.
- (14) مادة (أسف): 75.
- (15) مفردات ألفاظ القرآن، مادة (سنا): 429.
- (16) سورة القصص، من الآية: 34.
- (17) سورة الليل، الآية: 11.
- (18) مفردات ألفاظ القرآن، مادة (ردأ): 350-351.
- (19) سورة إبراهيم، من الآية: 24.
- (20) مفردات ألفاظ القرآن، مادة: (فرع): 632.
- (21) المصدر نفسه: 403.
- (22) سورة النّحل، من الآية: 120.
- (23) سورة آل عمران، من الآية: 67.
- (24) سورة الحجّ، من الآيتين: 30-31.
- (25) مفردات ألفاظ القرآن: 260.
- (26) المصدر نفسه، مادة (ذكر): 328.
- (27) سورة النّساء، من الآية: 145.
- (28) مفردات ألفاظ القرآن: 311.
- (29) سورة الأعراف، من الآية: 74.
- (30) مفردات ألفاظ القرآن: 430، ويُنظر: تاج العروس، مادة (سهل): 234/29.
- (31) مفردات ألفاظ القرآن، مادة (حزن): 231.
- (32) لسان العرب، مادة (جهل): 155/11.
- (33) المصدر نفسه، مادة (علم): 485/12.
- (34) يُنظر في مفهوم (الدّور) وأنواعه: الكليات: 372، وكشاف اصطلاحات الفنون والعلوم: 811/1.
- (35) مادة (أبي): 11/37.
- (36) مفردات ألفاظ القرآن، مادة (عرف): 560.
- (37) مفردات ألفاظ القرآن، مادة (نكر): 823.



- (38) سورة الحجّ، من الآية: 73.
- (39) مفردات ألفاظ القرآن، مادة (ضعف): 506-507.
- (40) سورة فصلت، من الآية: 51.
- (41) مفردات ألفاظ القرآن، مادة (عرض): 559.
- (42) أسرار البلاغة: 395.
- (43) يُنظر: المصدر نفسه: 408.
- (44) يُنظر: علم أساليب البيان: 217.
- (45) يُنظر: علوم البلاغة: 210.
- (46) دلائل الإعجاز: 295.
- (47) الطراز المتضمن لأسرار البلاغة: 73/1.
- (48) مادة (جمل): 114.
- (49) سورة الأنبياء، من الآية: 18.
- (50) مفردات ألفاظ القرآن: 318.
- (51) المصدر نفسه: 15.
- (52) سورة الطور، الآية: 6.
- (53) سورة التّكوير، الآية: 6.
- (54) سورة غافر، من الآية: 72.
- (55) سورة البقرة، من الآية: 24.
- (56) مفردات ألفاظ القرآن: 397-398.
- (57) مفردات ألفاظ القرآن: 791-792.
- (58) سورة الأنبياء، من الآية: 15.
- (59) مفردات ألفاظ القرآن، مادة (خمد): 298.
- (60) يُنظر في أنواع المجاز وعلاقاتها: الإيضاح في علوم البلاغة: 80/1، والبلاغة العربيّة: 224/2.
- (61) نهاية الأفكار: 504/2.
- (62) يُنظر: المصدر نفسه.
- (63) يُنظر: الكليات: 507.
- (64) مفردات ألفاظ القرآن، مادة (أبي): 58.
- (65) لسان العرب، مادة (أبي): 4/14.
- (66) سورة البقرة، من الآية: 18.
- (67) مفردات ألفاظ القرآن، مادة (بكم): 140-141.
- (68) تفسير الراغب الأصفهانيّ: 1310/3، ويُنظر: مفردات ألفاظ القرآن، مادة (رسل): 353.
- (69) يُنظر: الجامع لأحكام القرآن: 298/7، والتّسهيل لعلوم التّنزيل: 482/1.
- (70) يُنظر: عناية القاضى وكفاية الرّاضى على تفسير البيضاويّ: 163/6.
- (71) يُنظر: الكشف: 382/4.
- (72) يُنظر: مفردات ألفاظ القرآن، مادة (شكّ): 461.
- (73) مادة (شكك): 229/27، ويُنظر: مفردات ألفاظ القرآن، مادة (شكك): 461.
- (74) مفردات ألفاظ القرآن، مادة (أذى): 72.
- (75) المصدر نفسه، مادة: (برح): 115.
- (76) سورة النّحل، الآية: 6.
- (77) مفردات ألفاظ القرآن، مادة (سرح): 406.
- (78) سورة الفرقان، من الآية: 53.
- (79) مفردات ألفاظ القرآن: 774.
- (80) المصدر نفسه، مادة (بشر): 124.

- (81) سورة الكهف، من الآية: 82.
- (82) مفردات ألفاظ القرآن، مادة (جدر): 189.
- (83) سورة الصافات، من الآية: 10.
- (84) مفردات ألفاظ القرآن، مادة (شهب): 465.
- (85) المصدر نفسه، مادة (صوب): 494.
- (86) اللغة- لفندريس: 256.
- (87) يُنظر: دلالة الألفاظ: 160-167.
- (88) يُنظر: المصدر نفسه: 160-162، وعوامل التطور اللغوي: 57.
- (89) مفردات ألفاظ القرآن: 674.
- (90) يُنظر مادة (قضي) في: أساس البلاغة: 670، ولسان العرب: 214/15-215، وتاج العروس، مادة (قضض): 30/19.
- (91) يُنظر: التوقيف على مهمات التعاريف: 177.
- (92) مفردات ألفاظ القرآن، مادة (قضي): 676.
- (93) يُنظر: التعريفات: 176.
- (94) مفردات ألفظ القرآن: 554.
- (95) المصدر نفسه: 719.
- (96) يُنظر: المستويات الدلالية في نظرية النظم عند عبدالقاهر الجرجاني: 221 - 222.
- (97) دلائل الإعجاز: 55.
- (98) يُنظر: علم الدلالة دراسة وتطبيق: 45.
- (99) يُنظر: لسانيات النصّ مدخل إلى انسجام الخطاب: 13.
- (100) الاشتقاق: 170.
- (101) مادة (طرذ): 455/3-456.
- (102) سورة الأعراف، من الآية: 163.
- (103) سورة الأعراف، من الآية: 163.
- (104) سورة النحل، من الآية: 124.
- (105) سورة النبا، الآية: 9.
- (106) سورة يونس، من الآية: 67.
- (107) مفردات ألفاظ القرآن: 392.
- (108) سورة النحل، من الآية: 68.
- (109) سورة النحل، من الآية: 68.
- (110) سورة النساء، من الآية: 4.
- (111) مفردات ألفاظ القرآن: 795.
- (112) المصدر نفسه، مادة (خذ): 275-276.
- (113) المصدر نفسه، مادة (جزع): 194-195.
- (114) سورة مريم، من الآية: 61.
- (115) مفردات ألفاظ القرآن: 61.
- (116) سورة مريم، من الآية: 61.
- (117) يُنظر: الكشف: 34/4.
- (118) يُنظر: المصدر نفسه، والدُّرُّ المصون: 613/7.
- (119) سورة النجم، من الآية: 32.
- (120) مفردات ألفاظ القرآن، مادة (جنّ): 204.
- (121) البيت من البحر الكامل، للبيد بن ربيعة العامري، لكن رواية الديوان، هي:  
وَعَنَيْتُ سَبْتًا قَبْلَ مُجَرَى دَاجِسٍ      لَوْ كَانَ لِلنَّفْسِ اللَّجُوجُ خُلُودٌ

ديوانه: 32.

- (122) مفردات ألفاظ القرآن، مادة (حرس): 227.  
 (123) سورة نوح، الآية: 17.  
 (124) سورة غافر، من الآية: 67.  
 (125) سورة آل عمران، من الآية: 37.  
 (126) سورة المؤمنون، من الآية: 20.  
 (127) مفردات ألفاظ القرآن: 787.  
 (128) يُنظر: الكشف: 224/4.  
 (129) سورة الأنفال، من الآية: 16.  
 (130) سورة آل عمران، من الآية: 21.  
 (131) سورة المائدة، من الآية: 29.  
 (132) مفردات ألفاظ القرآن، مادة (بواء): 159.  
 (133) سورة الصافات، الآية: 86.  
 (134) مفردات ألفاظ القرآن، مادة (أفك): 79.

## المصادر والمراجع

### - بعد القرآن الكريم.

- 1- أدب الكاتب: لأبي محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة الدِّينوريّ (ت276هـ)، تحقيق: علي فاعور، ط1، دار الكتب العلميّة- بيروت، 1408هـ- 1988م.
- 2- أساس البلاغة: لأبي القاسم محمود بن عمر الرَّمْشيريّ (ت538هـ)، حققه وقدم له ووضع فهارسه: د. مزيد نعيم ود. شوقي المعزّي، ط1، مكتبة لبنان ناشرون (بيروت- لبنان)، 1988م.
- 3- أسرار البلاغة: لأبي بكر عبدالقاهر بن عبدالرحمن بن محمد الجرجانيّ (ت471هـ)، قرأه وعلق عليه: محمود محمد شاكر، ط1، دار المدنيّة- جدة، 1412هـ- 1991م.
- 4- الاشتقاق: لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد (ت321هـ)، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، ط1، دار الجيل- بيروت، 1411هـ- 1991م.
- 5- الأصول في النّحو: لأبي البركات محمد بن سهل بن السّراج (ت316هـ)، تحقيق: د. عبدالحسين الفتليّ، ط3، مؤسسة الرّسالة- بيروت، 1417هـ- 1996م.
- 6- الإيضاح في علوم البلاغة: لأبي المعالي محمد بن عبدالرحمن جلال الدّين القزوينيّ (ت739هـ)، تحقيق: د. محمد عبدالمنعم خفاجيّ، ط2، 3، دار الجيل- بيروت، 1413هـ- 1993م.
- 7- البلاغة العربيّة: لعبدالرحمن حَبَنَكَة الدِّمشقيّ (ت1425هـ)، ط1، دار القلم والذّار الشّاميّة، دمشق وبيروت، 1416هـ- 1996م.
- 8- تاج العروس من جواهر القاموس: لأبي الفيض محب الدين السيّد محمد مرتضى الرّبيديّ (ت1205هـ)، ط1، المطبعة الخيريّة- القاهرة، 1306هـ.
- 9- التّسهيل لعلوم التّنزيل: لأبي قاسم محمد بن أحمد بن محمد بن عبدالله بن جزيّ الكلبيّ (ت741هـ)، تحقيق: د. عبدالله الخالدي، ط1، دار بن أبي الأرقم- بيروت، 1416هـ.
- 10- التّعريفات: لعليّ بن محمد بن عليّ الرّزين الشّريف الجرجانيّ (ت816هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السّود، ط4، دار الكتب العلميّة (بيروت- لبنان)، 1434هـ- 2013م.

- 11- تفسير الرّاغب الأصفهانيّ: لأبي القاسم الحسين بن محمد المعروف بالرّاغب الأصفهانيّ (ت502هـ)، تحقيق ودراسة: د. عادل بن علي الشّديّ، ط1، دار الوطن- الرّياض، 1424هـ- 2003م.
- 12- التّوقيف على مهمات التّعريف: لعبدالرؤوف بن تاج العافين بن علي المناويّ (ت1031هـ)، ط1، عالم الكتب، القاهرة، 1410هـ- 1990م.
- 13- الجامع لأحكام القرآن: لأبي عبد الله محمد بن أحمد القرطبيّ (ت671هـ)، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، ط2، دار الكتب المصريّة- القاهرة، 1384هـ- 1964م.
- 14- الذّر المصون في علوم الكتاب المكنون: لأبي العباس بن يوسف بن محمد ابن إبراهيم المعروف بالسّمين الحلبيّ (ت756هـ)، تحقيق: د. أحمد محمد الخراط، ط4، دار القلم- دمشق، 1437هـ- 2016م.
- 15- دلائل الإعجاز: لأبي بكر عبد القاهر بن عبد الرّحمن بن محمد الجرجانيّ (ت471هـ)، قرأه وعلق عليه: محمود محمد شاكر، ط5، مكتبة الخانجيّ- القاهرة، 1424هـ- 2004م.
- 16- دلالة الألفاظ: لإبراهيم أنيس، ط5، مكتبة الأنجلو المصريّة، 1984م.
- 17- ديوان لبيد بن ربيعة العامريّ: لأبي عقيل لبيد بن ربيعة العامريّ (ت41هـ)، اعتنى به: حمدو أحمد طّمّاس، ط1، دار المعرفة- بيروت، 1425هـ- 2004م.
- 17- شرح شافية ابن الحاجب: لرضيّ الدّين محمد بن الحسن الإستراباذيّ (ت686هـ)، تحقيق: محمد نور الحسن ومحمد الرّفاف ومحمد محبي الدّين عبد الحميد، (د.ط)، دار الكتب العلميّة- بيروت، 1395هـ- 1975م.
- 18- شرح المفصل: لأبي البقاء موفق الدّين بن يعيش الموصليّ (ت643هـ)، تحقيق: أ.د. إبراهيم محمد عبد الله، ط1، دار سعد الدّين- دمشق، 1434هـ- 2013م.
- 19- الطّراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم الحقائق الإعجاز: ليحيى بن حمزة ابن علي بن إبراهيم العلويّ اليمينيّ (ت745هـ)، تحقيق: الشّربينيّ شريدة، (د.ط)، دار الحديث- القاهرة، 1431هـ- 2010م.
- 20- علم أساليب البيان: د. غازي يموت، ط1، دار الأصاله للطباعة والنّشر (بيروت- لبنان)، 1402هـ- 1983م.
- 21- علم الدّلالة دراسة وتطبيق: دنور الهدى لوشن، ط1، منشورات جامعة قاريونس (بنغازي- ليبيا)، 1997م.
- 22- علوم البلاغة (البيان والمعاني والبديع)، أ. أحمد مصطفى المراغيّ، ط1، المكتبة العصريّة- بيروت، 2008م.
- 23- عوامل التّطور اللّغويّ دراسة في نمو وتطور الثّروة اللّغويّة: لأحمد عبد الرّحمن حماد، ط1، دار الأندلس- بيروت، 1403هـ- 1983م.
- 24- عناية القاضي وكفاية الرّاضي على تفسير البيضاويّ: لأحمد بن محمد بن عمر شهاب الدّين المصريّ (ت1069هـ)، الطبعة الخديويّة، 1283هـ، تصوير دار صادر- بيروت.
- 25- الكتاب: لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت180هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط3، مكتبة الخانجيّ- القاهرة، 1988م.
- 26- كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم: لمحمد بن علي التّهانويّ (ت بعد 1158هـ)، تحقيق: د. علي دحروج، ط1، مكتبة لبنان ناشرون- بيروت، 1996م.
- 27- الكشاف عن حقائق التّنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التّأويل: لأبي القاسم محمود بن عمر الرّمخسريّ (ت538هـ)، ط1، مكتبة العبيكان- الرّياض، 1418هـ- 1998م.
- 28- الكليات: لأبي البقاء أيوب بن موسى الحسينيّ الكفويّ (ت1094هـ)، تحقيق: عدنان درويش ومحمد المصريّ، ط2، مؤسسة الرّسالة- بيروت، 1433هـ- 2012م.
- 29- لسان العرب: لأبي الفضل محمد بن مكرم بن منظور المصريّ (ت711هـ)، تحقيق: عامر أحمد حيدر، ط2، دار الكتب العلميّة (بيروت- لبنان)، 1430هـ- 2009م.

- 30- لسانيات النصّ مدخل إلى انسجام الخطاب، لمحمد خطابي، ط1، المركز الثقافي العربي- بيروت، 1991م.
- 31- اللغة: لجوزيف فندريس، تعريب: عبدالحمد الدواخلي ومحمد القصاص، (د.ط)، مكتبة الأنجلو المصرية، 1950م.
- 32- المستويات الدلالية في نظرية النظم عند عبدالقاهر الجرجاني: د.هدى صالح الحديثي، مجلة الآداب، العدد: (58)، 2002م.
- 33- المعجمات اللغوية في ضوء دراسات علم اللغة الحديث: د.محمد أحمد أبو الفرج، ط1، دار النهضة العربية- مصر، 1966م.
- 34- معجم مقاييس اللغة: لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (ت395هـ)، تحقيق وضبط: عبدالسلام محمد هارون، ط1، دار إحياء الكتب العربية- القاهرة، 1366هـ.
- 35- المعنى اللغوي "دراسة عربية مؤصلة نظرياً وتطبيقاً": د.محمد حسن جبل، ط2، مكتبة الآداب- القاهرة، 2009م.
- 36- مغني اللبيب عن كتب الأعراب: لجمال الدين بن هشام الأنصاري (ت761هـ)، تحقيق: د.مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، راجعه: سعيد الأفغاني، ط5، مؤسسة الصادق، (د.ت).
- 37- مفردات ألفاظ القرآن: لأبي القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني (ت502هـ)، تحقيق: صفوان عدنان داوودي، ط5، دار القلم،- دمشق، 1433هـ-2011م.
- 38- المفصل في تفسير القرآن الكريم المشهور بتفسير الجلالين، تحقيق: د.فخر الدين قباوة، ط1، مكتبة لبنان ناشرون- بيروت، 2008م.
- 39- المقتضب: لأبي العباس محمد بن يزيد للمبرد (ت286هـ)، تحقيق: محمد عبدالخالق عضيمة، (د.ط)، عالم الكتب- بيروت، 1431هـ-2010م.
- 40- الممتع الكبير في التصريف: لابن عصفور الإشبيلي (ت669هـ)، تحقيق: د.فخر الدين قباوة، ط8، مكتبة لبنان ناشرون- بيروت، 1996م.
- 41- الموجز في قواعد اللغة العربية: لسعيد الأفغاني (ت1417هـ)، (د.ط)، دار الفكر- بيروت، 1424هـ-2003م.
- 42- نهاية الأفكار: لضياء الدين العراقي (ت1361هـ)، ط5، مؤسسة النشر الإسلامي- قم، 2011م.